مجلة

معهد المخطوطات العربية

إصدار جديد - الكويت

المجلد الأول ٢٦ الجزء الأول

ربيع الأول - شعبان ١٤٠٢ هـ / يناير - يونيو ١٩٨٢ م

مجلة

معهد المخطوطات العربية

إصدار جديد - الكويت

المجلد الأول

الجزء الأول

ربيع الأول - شعبان ١٤٠٢ هـ / يناير - يونيو ١٩٨٢ م

مجلة معهد المخطوطات العربية

مجلة متخصصة يصدرها معهد المخطوطات العربية مرتين سنويا في يونيو (حزيران) وديسمبر (كانون أول).

المجلد الأول　　　　الجزء الأول

ربيع الأول ـ شعبان ١٤٠٢ هـ ـ يناير - يونيو ١٩٨٢م

رئيس التحرير

الدكتور خالد عبد الكريم جمعة

العنوان: مجلة معهد المخطوطات العربية

ص . ب : ٢٦٨٩٧ الصفاة ـ الكويت

مجلة معهد المخطوطات العربية

قواعد النشر

■ تنشر « مجلة معهد المخطوطات العربية » الدراسات والبحوث والنصوص المحققة والفهارس والتقارير المتعلقة بالتراث العربي المخطوط والمطبوع ، في جميع فروع المعرفة الانسانية .

■ على الباحثين مراعاة ما يلي في كل ما يقدم إلى النشر في المجلة :

١ ــ أن يكون مطبوعاً على الآلة الكاتبة ، مضبوطاً ، ومراجعاً مراجعة دقيقة ، على أن ترسل النسخة الأصلية إلى المجلة .

٢ ــ أن يكون مكتوباً باللغة العربية ، وللباحث أن يلحق بموضوعه ما يحتاج إليه من الصور والرسوم ونماذج المخطوطات المصورة والأشكال وغيرها .

٣ ــ أن يكون البحث مبتكراً أصيلاً غير مرسل للنشر في مكان آخر .

٤ ــ أن يُلتزم فيه بالشروط المعروفة في كتابة البحوث المعدة للنشر من توثيق وإشارات واضحة إلى المصادر والمراجع . وثبت للهوامش في كل صفحة ، مع إلحاق كشف بأسماء المصادر في خاتمة البحث .

■ تعرض البحوث المقدمة للنشر ، في حالة قبولها مبدئياً ، على مُحكَّم أو أكثر من ذوي الخبرة من المتخصصين ، يتم اختيارهم بسرية تامة ، وذلك للحكم على

أصالتها ، وجدتها ، وقيمة نتائجها ، وسلامة طريقة عرضها ، ومن ثَمَّ صلاحيتها للنشر من عدمه .

- يُبلّغ رئيس التحرير أصحاب البحوث بالموافقة على النشر أو عدمه بعد صدور قرار المحكَّم أو المحكَّمين ، ومواعيد النشر .
- البحوث التي يرى المحكَّم أو المحكَّمون ضرورة إدخال بعض التعديلات أو الملاحظات عليها ، ترسل إلى أصحابها مع تحديد تلك التعديلات أو الملاحظات ثم تنشر بعد إجراء التعديلات الضرورية .
- ترسل البحوث المرفوضة إلى أصحابها دون إبداء الأسباب .
- يفضل أن يرفق الباحث بموضوعه تعريفاً موجزاً عنه ، وعن سجله العلمي .
- يمنح كل باحث خمسين فرزة (مستلة) من بحثه بعد النشر .

- ترسل الأبحاث بالبريد المضمون على العنوان التالي : رئيس تحرير « مجلة معهد المخطوطات العربية » ص . ب : ٢٦٨٩٧ بريد الصفاة ـ الكويت .

مجلة معهد المخطوطات العربية

محتويات العدد :

بحوث ودراسات

مجلة معهد المخطوطات العربية

نصوص محققة

نقد الكتب

تقرير

نظرة في تحقيق كتب
علوم اللغة والأدب

بقلم الدكتور أحمد مطلوب

كلية الآداب ـ جامعة بغداد

جاء في لسان العرب : « حَقَّ الأمرُ يحِقّ ويحُقّ حقّاً وحُقُوقاً : صار حقّاً وثَبَتَ. وحقَّه وأحقَّه : أثْبَتَه وصار عنده حقاً لا يُشَكُّ فيه . وحقَّه وحقَّقه : صدَّقه . وحقَّق الرجلُ : إذا قال : هذا الشيءُ هو الحَقُّ،كقولك : صدَّقَ . ويُقالُ : أحْقَقْتُ الأمرَ إحْقاقاً : إذا أحكمته وصَحَّحته » .

فالتحقيق هو الإثبات والاحكام والتَّصْحيح ، وفي الاصطلاح بذلُ العناية بالمخطوطات لتكونَ أقربَ إلى الصورة التي كتبها مؤلفها دقة وسلامة مما يجعل الإفادةَ منها كبيرة . وليس ذلك بالأمرِ الهَينِّ اليسير ، فربما احتاجت كلمةٌ واحدة إلى مراجعة طويلة ، وربما لم يستطع المحقق أن يصل إلى صحتها فيتركها لغيره . وقد أدرك القدماءُ صعوبة التصحيح ، فقال الجاحظ : « ولربما أراد مؤلفُ الكتاب أنْ يُصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة فيكونُ إنشاء عشر ورقات من حرِّ اللفظ وشريفِ المعاني أيسرَ عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردَّه إلى موضعِه من اتصال الكلام » .[1] وقال أبو حيان التوحيدي في المقابسة الثانيةَ عشرةَ : « سمعتُ

(١) الحيوان ج ١ ص ٧٩ .

الخوارزمي الكاتبَ يقول لأبي اسحاق الصابي ابراهيمَ بن هلال : لِمَ إذا قيل لمصنفٍ أو كاتب أو خطيب أو شاعر في كلام قد اختلَّ شيء منه ، وبيتٍ قد انحلَّ نظمه ، ولفظٍ قلق نصابه : هات بَدَلَ هذا اللفظ لفظاً ، ومكانَ هذه الكلمة كلمة ، وموضعَ هذا المعنى معنى آخر ، تهافتت قوته ، وصعب عليه تكلفه ، وبعل[1] بمزالة ذلك رأيُهُ ، ولو رام إنشاء قصيدة مفردة وتحبير رسالة مقترحة ، كان عسرُها عليه أقلَّ ، ونهوضُه بها أعجلَ؟ فقال: لأنَّ رقع « ما وَهَى » يحتاج إلى تدبيرٍ قد فات أوله من جهة صاحبه الأول ، ومن كان أولى به ، وكان كالأب له . وذلك شبيه بعلم الغيب ، وقلما ينفذ في حجب الغيب مع العوائق التي دونه . وليس كذلك إذا افترعَ هو كلاماً وابتدأ فعلاً ، واقتضب حالاً ، لأنه يستقلّ حينئذٍ بنفسه ، ولا يحتاج فيه إلى شيء كان من غيره أو يكون ، فعقلُه بيقظته يُعْطيه تمامَ ما قد فتح عليه سده وقدح عليه زنده . ولم يكن هكذا حاله في كلام معروض عليه لم يهجس قط في نفسه ، ولا أعدَّ له بالُه شيئاً من فكره ، وقد يفجؤه ما لم يتأهب له ولم يُرِضْ نفسه عليه . وفي الجملة كل مبتدىء شيئاً فقوة المبتدأ تفضي به إلى غاية ذلك الشيء . وكل متعقب أمراً قد بدأ به غيره فإنه بتعقيبه يُفْضِي إلى حدٍّ ما بدأ به في تعقيبه ، ويصير ذلك مبدأ له ، ثم تنقطع المشاكلة بين المبتدأ وبين المتعقِّب » .[2]

وفي هذه الصفحات عرض لأهمية التحقيق وسبل التوثيق وقواعد التحقيق ، وكلام على بعض صور التطبيق من خلال كتب اللغة والأدب ، لأن البحث في هذه المسائل قد وصل إلى غايته وحقق أهدافه ، وليس أمام الدارسين إلا العرض الواضح والتنسيق المناسب والنظرة الفاحصة لبعض أعمال المحققين .

أهمية التحقيق :

كان العرب القدماء يهتمون بدقة النص وصحة المخطوطة ، وقد ذكر الشيخ

---

(١) بعل بأمره : دهش وفرق وبرم فلم يدر ما يصنع .
(٢) المقابسات ص ١٠٢ .

عبد الباسط بن موسى بن محمد العلموي (ـ ٩٨١ هـ) في كتابه « المُعيد في أدب المفيد والمستفيد » كثيراً من ذلك الاهتمام الذي يدل على أنهم لم يغفلوا الصحة والدقة(١) وكانوا يهتمون بمقابلة النسخ ومعارضتها ، ولعلهم تأثروا بعرض الرسول محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ للقرآن الكريم على جبريل ـ عليه السلام ـ مرة في كل سنة ، حتى إذا كانت السنة الأخيرة من حياته الشريفة عرضه عليه مرتين .

ومن أمثلة اهتمامهم بكتبهم وعرضها ، ما ذكر عن محمد بن عبد الواحد أبي عمر اللغوي الزاهد المعروف بغلام ثعلب (ـ ٣٤٥ هـ) ، فإنه لما صَنَّفَ كتاب (الياقوت)في اللغة زاد فيه مرة بعد مرة ، وكان قد ابتدأ بإملائه يوم الخميس لليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلثمائة ارتجالاً من غير كتاب ، ومضى في الإملاء مجلساً مجلساً إلى أن انتهى إلى آخره . وأخذ تلاميذه يقرأونه عليه ، وهو يزيد وينقح فيه ، واختار نسخة تلميذه أبي اسحاق الطبري لتكون أساساً فقرأه عليه وسمعه الناس ، ثم زاد فيه بعدذلك زيادة كثيرة والتلاميذ بين يديه يراجعون نسخهم ويدخلون عليها ما يضيفه أو يصححه ، ثم زاد عليه زيادات أخرى ، وفي المرة السادسة جمع تلاميذه في يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة خلت من جمادي الأولى سنة إحدى وثلاثين وثلثمائة ، واختار من بينهم أبا إسحاق الطبري ، ليقرأ نسخته التي كان قد حَرَّرَها ، والناس من حوله يسمعون ويعارضون على نسختهم نُسَخَهم . وأعلن أبو عمر الزاهد أن هذه هي العَرْضَةُ الأخيرة لكتابه ، وأملى عليهم . « هذه العرضة هي التي تفرد بها أبو إسحق الطبري آخر عرضة أسمعها بعده ، فمن روى عني في هذه النسخة وهذه العرضة حرفاً واحداً وليس هو من قولي فهو كذّاب عليّ ، وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحق على سائر الناس وأنا أسمعها حرفاً حرفاً » .(٢)

وهذا يدل على اهتمام القدماء بكتبهم وتنقيحها ومعارضتها لتخرج سليمة دقيقة ، فهم لا يجيزون أن يخرج الكتاب من غير تدقيق ، وأبو عمر الزاهد أعلن

(١) ينظر مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ص ٣٨ وما بعدها .

(٢) الفهرست ص ٨٣ وينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ج ٣ ص ١٧٦ .

على ملأ من تلاميذه أن آخر عرضة لكتابه « الياقوت » هي ما كانت في مثل هذا الموقف ، وقد أجرى ذلك المؤلف نفسه ، ولكن كثيراً من الكتب قام بمراجعتها وتدقيقها ثقات ، ولعل « صحيح البخاري » أوضح شاهد على العناية بالنص والاهتمام بالمقابلة . ويعدّ إخراج اليونيني حافظ دمشق المشهور في القرن السابع للهجرة لصحيح البخاري، خير ما يمثل عمل القدماء في هذا الجانب . وكان مما دفعه إلى ذلك أن ابن مالك النحوي هاجر من الأندلس واستقر في دمشق ، فاتفق معه على أن يخرج صحيح البخاري تحت سمعه وأمام بصره . ولم يكتفِ اليونيني في إخراجه بنسخة واحدة موثوقة ، وإنما جمع أوثق النسخ واختار أصلاً لتحقيقه نسخة كانت موقوفة بإحدى مدارس القاهرة ، وقابلها على أصل مسموع للحافظ أبي ذر الهروي ، وأصل ثان مسموع للحافظ أبي محمد الأصيلي ، وأصل ثالث مسموع للحافظ أبي القاسم بن عساكر الدمشقي ، وأصل رابع مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة السمعاني وغيره من كبار الحفاظ . ونهض بهذا العمل في واحد وسبعين مجلساً وكان بجواره فيها ابن مالك يراجع ويصحح ، وأمامه جماعة يسمعون منه وينظرون في نسخ معتمدة من الكتاب، حتى تمّ إخراجه إخراجاً دقيقاً . وانتشرت فروع نسخته في العالم الاسلامي ، وذاعت نسخة فرعية منها عالية النسبة ، وهي بخط ابن مالك الذي سجل على أول ورقة من الجزء الأخير بسماعه لها من اليونيني . قال : « سمعت ما تضمّنه هذا المجلد من صحيح البخاري - رضي الله عنه - بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني - رضى الله عنه وعن سلفه - وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ، ناظرين في نسخ معتمد عليها ، فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية ، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخّرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد ، ليكون الانتفاع به عاماً ، والبيان تاماً - إن شاء الله تعالى - وكتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامداً الله تعالى » . وألف بعد ذلك - كما وعد - « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » .

وكتب الحافظ اليونيني على ظهر آخر ورقة من المجلد نفسه : « بلغت مقابلة

وتصحيحاً وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الاسلام ، حجة العرب ، مالك أزمة الأدب ، العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائي الجياني ـ أمد الله تعالى عمره ـ في المجلس الحادي والسبعين ، وهو يراعي قراءتي ، ويلاحظ نقطي ، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه ، أصلحته وصححت عليه ، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه معاً فأعلمت ذلك على ما أمر ورجح ، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر ، والحافظ أبي محمد الأصيل ، والحافظ أبي القاسم الدمشقي ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين فإنهما معدومان ، وبأصل مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحفاظ ، وهو وقف بخانقاه السمياطي .

وعلامات ما وافقت أبا ذر (ه) والأصيلي (ص) ، والدمشقي (ش) وأبا الوقت (ظ) فليعلم ذلك . وقد ذكرت في أول الكتاب في فرخة لتعلم الرموز .

كتبه علي بن محمد الهاشمي اليونيني عفا الله عنه »[1].

وليس أدل من هذا العمل على دقة القدماء في إخراج الكتاب ومعارضته وضبطه ووضع الرموز للنسخ المتعددة ، وهو ما يفعله المعاصرون . وقد قال الدكتور شوقي ضيف عن هذا العمل الجليل : « وإخراج اليونيني لصحيح البخاري على هذا النَّحْوِ يدل بوضوح على أن أسلافنا لم يبقوا لنا ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص » .[2]

إن تحقيق النصوص لم يكن من مذاهب الغرب ، كما اتضح من عرض أبي عمر الزاهد لكتابه « الياقوت » وإخراج اليونيني لصحيح البخاري ، وإنما هو مذهب العرب منذ أن بدأوا يدققون في تراثهم ، ولاسيما الحديث الشريف الذي اعتنوا به كثيراً ، ووضعوا له « علم مصطلح الحديث » الذي يناقش مدى صحة الحديث وقوته وتوسطه بين القوة والضعف ، وغير ذلك مما أفاضت دراسات علم الحديث فيه . وقد أنصف الأجانب جهود المسلمين ، وتحدثوا عن هذه الجهود ،

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ٧ .
(٢) البحث الأدبي ص ١٨٧ .

وأظهروها بما يليق بهذه الأمة الكريمة . وكان من أبرز الذين عنَوا بهذا الجانب المستشرق فرانتز روزنتال (Fr. Rosenthal) وقد أوضح هذه الجهود في كتاب « مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي » (The technique and approach of muslim scholarship) الذي جاء دراسة وافية لهذه المسألة[1].

ولم يكن منهج التحقيق العلمي معروفاً عند العرب في مطلع هذا القرن ، كما كان معروفاً عند الغربيِّين الذين بدأوا منذ القرن الخامسَ عشر للميلاد يحيُّون الآداب اليونانية واللاتينية . وقد وضعوا في أواسط القرن التاسعَ عشرَ أُصولاً علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة ، وطبق المستشرقون تلك الأصول في نقد الكتب العربية حينما حقّقوها ونشروها ، وكانت جمعية المستشرقين الالمان (DMG) أول من طبق ذلك في منشوراتها الاسلامية التي يشرف عليها المستشرق هـ . ريتر وطبقتها جمعية غيوم بودة (Association guillaume bude) في فرنسة . وأخرج المستشرقان الفرنسيان بلاشير (R. Blachere) وسوفاجيه (J. Sauvaget) سنة ١٩٤٥ م كتيباً بالفرنسية هو « قواعد نشر النصوص وترجمتها » (Regles pour editions et. tr aductions de textes arabes) ولكنه لا يشتمل إلا على قواعد مختصرة .[2]

وحينما أراد العرب أن يحققوا كتبهم تحقيقاً علمياً فكّروا في وضع قواعد تعينهم وتوحّد جهودهم ، وكان المجمع العلمي العربي بدمشق من السبّاقين في هذا المضمار ، وقد رأى حينما نشر « تاريخ مدينة دمشق » لابن عساكر « أن ينهج نهجاً علمياً حديثاً ، فيُعْنى باختلاف الروايات في النُّسخ وإثبات ما يرجح صحته منها ، ويكتفي بالتعليق على ما لا بدَّ منه ، لئلا يثقل النص بتعليقات طوال ، وتفسر الألفاظ الغامضة ، وترجع الأعلام إلى أصولها . أما الأحاديث التي أوردها الحافظ فقد رؤي أن لا تخرَّجَ ، لأن تخاريج أحاديث هذا التاريخ الكبير عمل آخر منفصل عن نشره وتقديمه صحيحَ العبارة ، سليمَ النص » .[3]

---

(١) للدكتورة بنت الشاطيء رأي في هذا الكتاب (ينظر مقدمة في المنهج ص ١٠٤) .
(٢) ينظر اصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ١١ وما بعدها ، وقواعد تحقيق المخطوطات ص ٣ ـ ٤ .
(٣) تاريخ مدينة دمشق ج ١ ص (ج) .

وكان منهجُ لجنة نشر كتاب « الشفاء » لابن سينا قريباً من هذا المنهج ، فقد جمعت ما استطاعت العثور عليه من مخطوطات الكتاب ، واختارت ما رأته قريباً مما أراده المؤلف ، وعنيت بذكر اختلاف الروايات ، وشرحت الغامض من الألفاظ وفسرت المُبْهَمَ من المصطلحات .

وألقى المستشرق الألماني برجستراسر (G. Bergstraesser) محاضرات في « أصول نقد النصوص ونشر الكتب » على طلبة قسم اللغة العربية « الدراسات العليا » بكلية الآداب (جامعة القاهرة) سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ م ، ولكن هذه المحاضرات لم تطبع إلاّ عام ١٩٦٩ م بعناية الدكتور محمد حمدي البكري . وكانت هذه المحاضرات تمهيداً للعناية بالبحث في وسائل النشر والتحقيق . وقد كتب الدكتور محمد مندور مقالين تحدث فيهما بإيجاز عن قواعد نشر النصوص وناقش المبادىء التي صدر عنها الدكتور عزيز سوريال عطية في تحقيق كتاب « قوانين الدواوين » لابن مماتي ، وصَحَّحَ كثيراً من الأوهام التي وقع فيها المحقق مستفيداً من الأصول العلمية التي عرفها من أساتذته . وقد نشر الدكتور مندور مقاليه في مجلة « الثقافة » القاهرية سنة ١٩٤٤ م ، وفي كتابه « الميزان الجديد » .

ونشر الأستاذ عبد السلام محمد هارون سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م كتابه (تحقيق النصوص ونشرها » وهو أول كتاب عربي يصدر في هذا الحقل ، لأن محاضرات برجستراسر لم تطبع إلاّ عام ١٩٦٩ م ، ولم يستطع الأستاذ عبد السلام أن يطلع عليها على الرغم من محاولاته ، يقول : « حاولت جاهداً أن أطلع على شيء منها فلم أوفق » .[1]

وأصدر بعده الدكتور صلاح الدين المنجِّد كراساً في « قواعد تحقيق المخطوطات » وقال عنه : « ويُؤْخَذُ على المؤلف أنه لم يطلع قط على ما كتب في هذا الموضوع باللغات الأجنبية ليكون كتابه تاماً والنَّهْج الذي يدعو إليه كاملاً ، وأنه خلط بين قواعد تحقيق النصوص والعلوم المساعدة على التحقيق ، كعلم الخطوط أو علم المصادر وغير ذلك . والمعروف أن هذين العلمين يدرسان دراسة طويلة على

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٧ .

منهج علمي ولا يمكن إيفاؤهما حقهما بصفحات » .[1] وعرّض به الأستاذ عبد السلام في طبعة كتابه الجديدة التي صدرت سنة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م ، ومما قاله :
« وإن كان بعض إخواننا الدمشقيين ممن كنا نتوسم فيه النجابة زعم بضعف نفسه بما يشعر به أمثاله من ذلة علمية أني لم أطلع على ما كتب المستشرقون ، فوضع بذلك على هامتي إكليلاً أعتز به ، إذ أمكنني بعون الله وحده أن أضع علماً متكاملاً لم أسبق اليه دون أن أتطفل على مائدة كثيراً ما وضع فيها للعرب صحاف مسمومة. وموائد أسلافنا العرب حافلة بالجهود الوثيقة والأمانة العلمية المرموقة » .[2]

وتحدثت الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) في المبحث الثالث من كتابها « مقدمة في المنهج » عن توثيق المخطوطات والمصادر ، وتحقيق المتن ، ودراسة النص ، غير أنها لم تفصل القول في هذه المسائل تفصيلاً .

وتكلم الدكتور شوقي ضيف في الفصل الثالث من كتابه « البحث الأدبي » على التوثيق والتحقيق ، والجديد في هذا البحث أن المؤلف إستفاد من تجاربه في تحقيق الكتب ، وضرب الأمثلة من كتبه ، وبذلك كان أكثر دقة ممن لم يعانوا مصاعب التحقيق .

وأخرج الدكتوران نوري حمودي القيسي ، وسامي مكي العاني ، كتاب « منهج تحقيق النصوص ونشرها » واعتمدا على القواعد العامة التي وضعها السابقون ، وعلى تجاربهما في هذا الميدان .

وكان المرحوم الدكتور مصطفى جواد قد ألقى سنة ١٩٦٥ م على طلبة الدراسات العليا (دائرة اللغة العربية) بجامعة بغداد ، محاضرات في تحقيق النصوص ، وقد قام الأستاذ عبد الوهاب محمد علي العدواني ـ أحد طلابه النجباء ـ بنشرها في مجلة « المورد »[3] البغدادية باسم « أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص » وبذلك حفظ الأوراق القليلة من الضياع.ولو قدّر للدكتور

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات ص ٦ .
(٢) تحقيق النصوص ونشرها ص ٨ .
(٣) العدد الأول (المجلد السادس) ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م (ص ١١٧ ـ ١٣٨) .

مصطفى أن يعيد النظر فيهـا لأكملهـا ، وجـاء بكل طريف بديع ، لأنـه مارس التحقيق والنظر في التراث أعواماً طوالاً ، وكانت له معرفة في هذا الفـن تفـوق معرفة كثير من المحققين .

هذه أهم الجهود التي قام بها العرب والأجانب في ميدان تحقيق النصوص ، ويتضح منها أن هذا الفن أو هذا العلم قد أرسيت قواعده ، وأصبح المحققـون يسيرون على هدى بعد أن كانوا يسلكون طرقاً شتى . ولكن ليس معنى ذلك أن هذه الكتب أصول ثابتة لا ينبغي للمحقق أن يخرج عليها ، وإنما هي معالـم في الطريق .

سبل التوثيق :

اهتم العرب بتوثيق كتبهم ، وكان الحديث الشريف دافعـاً قوياً على ذلك التـوثيق ، واستفـاد علماء اللغـة والأدب من منهـج علماء الحـديث في الـروايـة والضبط . وكانوا يوثقون كتبهم بوسائل مختلفة ، ولعل من أبرزها الإسناد ، كما في كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سَلاَّم الجمحي ، فقـد اتصـل السَّنَـدُ إلى المؤلف ، ولم يقف الأمر عند ذلك ، بل كان التوثيق الداخلي أساساً ، وهو ما فعله ابن سلام نفسه حين وثّق الشعر القديم وأرجع الزيف فيه إلى عدة أسباب منها : فساد روايته ، ووضع الرواة وكذبهم ، والعصبية القبلية ، وغيرها .

وعُنوا عناية كبيرة بتوثيق دواوين الشعر القديم ، وكانوا ينصون على أوثق الروايات ، قال ابن النديم عن المفضليات للمفضّل الضّبي : « وهي مائة وثمانٍ وعشرون قصيدة . وقد تزيد وتنقص ، وتتقدم القصائد وتتأخر بحسب الـروايـة عنه . والصحيحة التي رواها عنه ابن الاعرابي » .[1] وكان للعالم الذي يصنع الديوان دلالة كبيرة . وكانوا يهتمون بصنعة من عرف بالصدق والأمانة ، والعلم والاطلاع .

---

(١) الفهرست ص ٧٥ .

ولعلّ أهم كتب اللغة التي تعرضت للتوثيق كتاب « العين » للخليل بن احمد الفراهيدي ، فقد شكّ القدماء فيه ، ودرسوا أسانيده ورواته ، ورأوا أن مؤلفه يروي عن الأصمعي وابن الاعرابي ، وهما متأخران عنه ، وفحصوا مادته ومتنه ، ولاحظوا اختلاف نسخه المتداولة وكثرة الخلل والفساد فيها . وكان السِّيرافي قد قال عنه عبارة ترفع عن الخليل ما لوحظ عليه : « وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة » .(١) وقال الزُّبيديّ الإشبيلي : « ونحن نربأ بالخليل عن نسبة هذا الخَلَلِ اليه ، أو التعرض للمقاومة له والردّ عليه ، بل نقول : إن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه . فقد كان جلة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه ، وحملوا علمه عن رواته ينكرون هذا الكتاب ويدفعونه ، إذ لم يرد إلا عن رجل واحد غير مشهور في أصحابه ، وأكبر الظن فيه أن الخليل سبّب أصله ، ورام تثقيف كلام العرب فيه ، ثم هلك عنه قبل كماله ، فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه ، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به ، والخطأ الموجود فيه ، والله أعلم » .(٢) وذكر السيوطي الآراء المختلفة التي قيلت في نسبة العين إلى الخليل .(٣) وذلك يدل على مدى حرص القدماء واهتمامهم بتراثهم المجيد ، وعنايتهم بالتوثيق .

إن التوثيق مهمة صعبة ، ولذلك ينبغي لمن يحقق كتاباً أن يكون ملماً بعلوم اللغة العربية وأساليبها إلماماً يؤهله للخوض في مثل هذا العمل الشاق ، لأن الكتب القديمة تحتاج إلى معرفة باللغة والنحو والصرف ، وإلى إتقان الأساليب العربية المختلفة ، لكي لا يلتوي الذهن في فهمها أو توجيهها . وأن يكون متمّرساً بأساليب المؤلفين ، ولاسيما المشهورين منهم ، فلكل واحد أسلوب ينم عليه ، ومثال ذلك الجاحظ الذي لا يخطيء المتمرس في أسلوبه تمييزه . وأن يكون عارفاً لموضوع الكتاب الذي يريد تحقيقه ، لأن فهم النص ضروري ، ولن يتم ذلك الفهم إذا كان المحقق بعيداً عن مادة الكتاب . وقد مرت في السنوات الأخيرة موجة

---

(١) اخبار النحويين البصريين ص ٣٠ .

(٢) مختصر العين ص ٨ .

(٣) المزهر ١ ص ٧٧ ، وتنظر مقدمة كتاب العين ص ٦ .

من الرغبة في التحقيق ، وأخذ بعضهم يتسابق في إصدار الكتب . وكانت النتيجة أن صدرت كتب فيها من الخلل والفساد الشيء الكثير .

ويضاف إلى هذين الشرطين شرط ثالث لا بدّ منه ، وهو الرغبة في التحقيق والميل إلى الكتاب الذي يراد تحقيقه ، وبغير ذلك يشعر المحقق بالضيق والسأم ، ويحاول أن ينهي عمله بأسرع وقت ، لأنه لا يجد متعة في الكتاب تدفعه إلى العمل الدائب والإخراج الدقيق . وليس التحقيق إخراج أي كتاب يقع بيد المحقق ، وإنما هو الرغبة والثقافة والشعور بالعبء العظيم الذي يحمله أبناء هذا الجيل الذين يرون في تراث أمتهم ثروة كبيرة وزاداً عظيماً .

وينبغي للمحقق إذا ما فكر في إخراج كتاب من الكتب التي تستهويه ، أن يُوَثِّق الكتاب قبل أن يشرع في التحقيق . وقد حصر الأستاذ عبد السلام محمد هارون ذلك في أربع مسائل :

الأولى : تحقيق عنوان الكتاب .

الثانية : تحقيق اسم المؤلف .

الثالثة : تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

الرابعة : تحقيق متن الكتاب حتى يظهر مقارباً لنص مؤلفه .(١)

وهذه المسائل الأربع أهم ما ينبغي أن يلتفت المحقق إليه . فأما عنوان الكتاب فهو ضروري ، ومما ييسر معرفته الرجوع إلى الكتب الخاصة بالفهارس كفهرست ابن النديم،وفهرسة ابن خير الاشبيلي ، وكتب التراجم والطبقات ، ومن أمثلة توثيق العنوان كتاب « التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري » لابن جنّي ، فقد ذكره المؤلف نفسه في الاجازة التي ذكرها ياقوت الحموي ، وقال : « وكتابي التمام في تفسير اشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد الحسن بن الحسين السُكَّري » رحمه الله ـ وحجمه خمسمائة ورقة ، بل يزيد على

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٣٩ وما بعدها .

ذلك .[1] وأشار اليه في الخصائص وقال : (كتابنا في شعر هذيل) و « كتابي في ديوان هذيل » وذكره باسمه « التمام »[2] وذكره الزمخشري في « الكشاف »[3] وابن خلكان في « وفيات الأعيان » ،[4] وابن سيده في « المخصص »[5] . وأشار اليه المتأخرون والمحدثون كاسماعيل باشا البغدادي في « هدية العارفين » ، والدكتور محمد أسعد طلس في مقالته المسهبة عن ابن جني[6] وعدّه كارل بروكلمان من كتب ابن جني المفقودة .[7] وتابعه في ذلك الشيخ محمد علي النجار ، وقال « ولا يعلم له وجود في مكتبات العالم »[8] ولكن مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحتفظ بنسخة فريدة منه . وفي المجمع العلمي العراقي مصورة منها ، وقد كتب عليها « شرح ديوان هذيل » بخط حديث ، لعله من قلم الدكتور محمد أسعد طلس . وحينما حقق الكتاب ونشر في بغداد سنة ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م وضع له اسم « التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري » ، وهو العنوان الذي ذكره ابن جني في اجازته ، وبذلك توثق عنوان الكتاب وأصبح صحيحاً . ولولا الاشارات القديمة ، وإشارة المؤلف إلى كتابه في الاجازة والخصائص لظن الباحثون أن هذا الكتاب غير « التمام » .

وأما تحقيق اسم المؤلف فينبغي التأكد منه ، وذلك بالرجوع إلى كتب الفهارس والتراجم والطبقات وكتب المؤلف نفسه ، فلعله يشير إلى كتابه هذا ، كما فعل ابن جني وغيره من المؤلفين . وقد تفقد النسخة النص على اسم المؤلف ، أو يذكر اسم آخر عليها . ومن الأول كتاب « التمام » فإن اسم مؤلفه لم يذكر في الأصل ، وإنما أضيف أخيراً ، ولكن المحقق يستطيع أن يعرف المؤلف بسهولة ،

---

(١) معجم الأدباء ج ٥ ص ٢٩ .
(٢) الخصائص ج ١ ص ١٢٤ ، ١٥١ ، ١٥٣ .
(٣) ج ٣ ص ١٠ .
(٤) ج ١ ص ٣١٣ .
(٥) ج ١ ص ١٣ .
(٦) ينظر المجلد الرابع والعشرون من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق .
(٧) Geschichte der Arabishenlitterature S.V.I. 192.
(٨) مقدمة الخصائص ج ١ ص ٦١ .

إذ لا يكاد يقرأ الكتاب حتى تطالعه روح ابن جني وأسلوبه ، وتفتح الطريق أمامه الاشارة إلى عدد من كتبه مثل كتاب « المعرب » و « شرح تصريف المازني » ، يضاف إلى ذلك أن ابن جني والقدماء ذكروا هذا الكتاب في قائمة كتبه ، وبذلك يطمئن المحقق إلى أن هذا الكتاب لابن جني .

ومن أمثلة الثاني كتاب « البرهان في وجوه البيان » ، فقد ذكر على الصفحة الأولى من مخطوطته المحفوظة في مكتبة تشستر بيتي (Chester Beatty) بدبلن (ارلندة) : « تأليف أبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب » .

و « البرهان » هو النسخة الكاملة من الكتاب الذي طبع باسم « نقد النثر » ، ونسب إلى قدامة بن جعفر ، وقد شك الدكتور طه حسين في أن يكون لقدامة لأسباب عرضها في البحث الذي قدمه إلى مؤتمر المستشرقين في ليدن سنة ١٩٣١ م بعنوان « البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر » ونشره تمهيداً لكتاب « نقد النثر » . وكانت إشارات الدكتور طه حسين ذكية ، وقد تحقق ما قاله ، وظهر أنّ الكتاب هو « البرهان في وجوه البيان » لأبي الحسين إسحاق بن إبراهيم ابن سليمان بن وهب الكاتب . ولكن كيف تمت معرفة ذلك ، وقد كتب على الصفحة الأولى اسم قدامة بن جعفر الكاتب ؟(١)

لقد كان أول دليل ناصع ما جاء في مطلع البيان الرابع الذي سقط من نسخة الاسكوريال التي حققها الدكتور طه حسين والأستاذ عبد الحميد العبادي ، يقول المؤلف : « قال أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب : قد ذكرنا فيما تقدم من كتابنا هذا نعمة الله ـ عز وجل ـ على عباده فيما ألهمهم إياه من الكتابة ، ودللنا على حكمته ـ سبحانه ـ في ذلك ، وأنه أراد إتمام منافعهم وإيجاب الحجة عليهم » .(٢) وهذا دليل واضح على أن الكتاب لهذا الرجل وليس لقدامة ، ولكن لو لم يذكر الاسم صريحاً فهل يبقى الكتاب منسوباً إلى غير صاحبه ؟

(١) تنظر قصة الكتاب في البرهان في وجوه البيان ص ١١ ـ ٤١ .
(٢) البرهان في وجوه البيان ص ٣١٣ .

إن دراسة الكتاب دراسة عميقة تنفي أن يكون لقدامة ، وقد قام محققاه الجديدان بهذه الدراسة ، وانتهيا إلى أن الكتاب لغير قدامة ، وذكرا أدلة على ذلك منها :

١ ـ أن المؤلف ذكر في كتابه « البرهان » أربعة من كتبه الأخرى وهي « الحجة » ، و « الإيضاح » و « التعبد » و « أسرار القرآن » وأحال إليها . وليست هذه الكتب من آثار قدامة ، لأنها لا يمكن أن تصدر إلا من رجل تضلع بالعلوم الاسلامية المختلفة . ولم تكن لقدامة مثل هذه الثقافة الواسعة .

٢ ـ أنه لم ينسب إلى قدامة كتاب بهذا الاسم ، وإنما نسب إليه « الخراج وصنعة الكتابة » . وهذا الكتاب ليس « البرهان » لأسباب كثيرة ذكرها المحققان .

٣ ـ أن المؤلف ذكر أسماء أساتذته وأشاد بهم ، كأبي أيوب سليمان بن وهب وأبي علي الحسن بن وهب وابي القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب . ولم تشر المصادر إلى أن قدامة تتلمذ على هؤلاء ، وأغلب الظن أن أبا ايوب سليمان بن وهب جد المؤلف ، كما جاء في مطلع البيان الرابع من كتاب « البرهان » .

٤ ـ أن قدامة بن جعفر عالج في كتابه « نقد الشعر » الشعر وفنونه ، وعالج صاحب « البرهان » الموضوعات نفسها وموضوعات أخرى ، ولو كان الكتابان لمؤلف واحد ما كرر كلامه في كتابين ، ولأحال في أحدهما على الآخر . يضاف إلى ذلك أن الكلام على الموضوعات المتشابهة مختلف كل الاختلاف في الكتابين ، وهذا يؤيد اختلاف المؤلفين ، ونسبة الكتاب إلى غير قدامة .

٥ ـ أن ثقافة قدامة : فلسفية صبغت بالأدب ، وثقافة مؤلف « البرهان » ثقافة أدبية صبغت بالفلسفة ، وهي إلى جانب ذلك ثقافة دينية واسعة لم يعرف بها قدامة .

٦ ـ أن أسلوب قدامة مرسل بعيد عن السجع والازدواج ، وأسلوب الآخر أسلوب أديب يحرص كل الحرص على السجع ، فإن لم يواته السجع واتاه الازدواج .

٧ ـ أن مؤلف (البرهان) يميل إلى آل البيت ـ رضوان الله عليهم ـ ويعظمهم وينقل عنهم ، ولم يعرف قدامة بهذا الميل والتعظيم .

وبمثل هذه الأدلة أثبت المحققان أن مؤلف « البرهان » ليس قدامة ، وإنما هو أبو الحسين اسحاقُ بن ابراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب ، وأيد رأيهما ما جاء في مطلع البيان الرابع من الكتاب .

وأما تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، فهي مسألة مهمة في إخراج الكتاب . فقد ينسب كتاب إلى غير مؤلفه ، ويصبح ذلك كالحقيقة ما لم يتأكد منها ناشر الكتاب . ومن ذلك كتاب « البرهان » الذي تقدم ، فقد نسب إلى قدامة بن جعفر ، ولكن البحث أكد أنه لمؤلف آخر ، وبذلك رجع الحق إلى صاحبه بعد أن طبع قسم من الكتاب باسم « نقد النثر » ، ونسب إلى قدامة . ويدخل « العين » في هذه المسألة . فقد نسب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وشك فيه القدماء ، وذكروا أدلة كثيرة .

فتوثيق الكتاب يرجع إلى أن تكون النسخة بخط المؤلف أو أحد تلاميذه أو أحد الثقات ، وقد كتب عليها الاسم والعنوان ، أو أن يشير إلى ذلك المؤلفون الآخرون في فهارسهم أو التراجم التي يذكرونها في كتبهم ، أو أن ترد في الكتاب معلومات تثبت نسبة الكتاب إلى مؤلفه . ولكن هذه الأمور ليست حججاً ثابتة ، فكثيراً ما يقع التزوير في اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومادته ، ولذلك ينبغي الحذر ودراسة الكتاب دراسة عميقة ومراجعة كتب الفهارس والتراجم والطبقات .

وأما تحقيق متن الكتاب فمعناه أن يؤدى الكتاب أداء صادقاً ، كما وصفه مؤلفه.وهناك خطوات تسبق التحقيق ، ومنها المسائل الثلاث السابقة ، ومنها جمع النسخ والمقابلة ومراجعة النصوص وضبطها وعرضها على الكتب الأخرى .

قواعد التحقيق :

بعد أن يتأكد المحقق من عنوان الكتاب واسم المؤلف ونسبته اليه ، ويتأكد من أن الكتاب لم يطبع محققاً أو أنه يحتاج إلى تحقيق جديد لسبب من الأسباب كأن

يكون تحقيقه غير دقيق أو أن يكون قد عثر على نسخة المؤلف ، أو على نسخة ، أو نسخ قديمة تصحح النص ، أو تضيف اليه ما سقط من المطبوع ، أو لحاجة الدراسات إلى مثل هذا الكتاب عند نفاده . بعد هذا أو غيره يبدأ بالعمل ، وأول خطوة هي مراجعة فهارس المخطوطات ، وسؤال المهتمين بها ليعرف مواطن النُسَخ ويحصل عليها ، فإذا تمّ له ذلك يبدأ بدراسة النسخ المختلفة ويرتبها ترتيباً زمنياً ، ويجعل نسخة المؤلف أو أحد تلاميذه أو نسخة أحد العلماء الذين قرأوها أصلاً أو أمّاً ، والمحققون متفقون على أن نسخة المؤلف إذا كانت سالمة من التلف والعوارض الأخرى تكون هي الأم ، يقول الدكتور مصطفى جواد:« فإن وجد المخطوط الذي كتبه المؤلف بنفسه بتأليفة واحدة ونشرة واحدة ، وكان سالماً من الخرم والنقصان أو بعض التلف ، كالرطوبة ، فالاستناد في التحقيق اليه والاعتماد في النشر عليه ، والأوجب حشد جميع النسخ الممكن جمعها من الكتاب » .(1) ولكن ينبغي أن يدرس نسخة المؤلف ، فربما لم تكن الأخيرة ، لأن بعض المؤلفين وضع كتابه مرتين أو ثلاث مرات ، ومنهم من أضاف إلى كتابه أو حذف منه ، ولذلك يكون الاعتماد على نسخة المؤلف الأخيرة إن كانت له أكثر من إبرازة أو تحرير . فإذا حدد المحقق النسخة الأم بدأ بمقارنة النسخ وإثبات الخلافات في الهوامش ، ولا يحاول أن يغير ما في نسخة المؤلف ـ إن وجدت ـ مهما كان السبب خشية أن يبتعد عن قصد المؤلف ، أو أن يمزج بين النسخ المختلفة . ولكن يحق له أن يصحح غير نسخة المؤلف ، لأن الناسخ ربما سها أو أخطأ في النقل . وينبغي أن يكون لكل نسخة رمز ، وقد فعل العرب ذلك قديماً ، ولعل أوضح مثال على ذلك ، ما قال به اليونيني عندما ضبط صحيح البخاري ، ووضع لكل نسخة اعتمد عليها في المطابقة رمزاً خاصاً . وإذا كانت النسخ كثيرة ، وترجع إلى أصول متقاربة تقسم إلى فئات أو فصائل أو عشائر ويختار من كل فئة أحسن النسخ للمطابقة . وينبغي الانتباه في قراءة النص المكتوب بخط حسن جميل ، فكثيراً ما يقع الناسخ ذو الخط الحسن في أوهام ، ولذلك فإن الخط الجميل ليس دليلاً على صحة المخطوطة ودقتها . ومن أوهام النُسّخ التي ينبغي الالتفات اليها

---

(1) المورد العدد الأول (السنة السادسة) ص ١١٩ .

التصحيف ، والتحريف ، والسقط ، والزيادة ، والتكرار ، والتقديم ، والتأخير ، والتبديل والخطأ الإملائي ، والخطأ النحوي .(١)

وربما كانت المطبوعة ذات نفع كبير ، ويمكن الاستعانة بها إذا كانت مأخوذة من نسخة قديمة أو موثوقة ، وكثير من المحققين يعتمدون عليها ، ومن أمثلة ذلك ديوان قيس بن الخطيم ، فإن محققيه لم يستطيعا أن يحصلا على نسخة « طوب قبو سراي»باستنابول ، فجعلا المطبوع في لايبزك سنة ١٩١٤ م باعتناء الدكتور تدوس كوفالسكي (Thaddaus Kowalski) ومن ذلك ديوان القطامي ، فقد اعتمد المستشرق برت (J. Barth) على نسخة برلين حينما طبعه في بريل سنة ١٩٠٢ م ، ولم يستطع محققاه الأخيران أن يحصلا عليها ، ولذلك إتخذا المطبوع نسخة ثانية ولكن في مثل هذا العمل بعض المحاذير ، كأن يكون قد سقط من المطبوع شيء ، أو أن الناشر لم يستطع قراءة النص بوضوح ، ولذلك كان من الدقة الحصول على النسخ التي اعتمد عليها ناشر المطبوع .

وقد يكون بعض أصول المخطوطات مضمناً من كتاب آخر ، ومن ذلك كتاب « وقعة صفين » الذي ضمنه ابن أبي الحديد في كتابه « شرح نهج البلاغة » ومن ذلك الرسائل التي ذكرها جلال الدين السّيوطي في كتابه « الأشباه والنظائر » ، كرسالة « فوح الشذا بمسألة كذا » لابن هشام الانصاري . ويمكن الاستعانة بمثل هذه الكتب والرسائل المضمنة في المقابلة إذا كان المؤلف الذي ضمنها كتابه عالماً موثوقاً .

فإذا تمّ جمع النُّسَخ ، واعتمدَ أصحُّها وتمت المطابقة ، كانت الخطوة التالية تحقيق متن الكتاب ، وذلك بأن يثبت النص الصحيح ، ويشير في الهوامش إلى الكلام الذي نقله المؤلف من السابقين أو الذي نقله عنه المتأخرون . ومما يساعد على ذلك أن معظم القدماء يشيرون إلى مصادرهم ، ولكن ربما لا يذكر المؤلف مصادره . وفي هذه الحالة ينبغي أن يرجع المحقق إلى أقرب المصادر وألصقها بمادة

---

(١) لمعرفة ذلك يراجع : اصول نقد النصوص ص ٧٤ - ٨٧ ، وتحقيق النصوص ونشرها ص ٦٠ وما بعدها ، ومنهج تحقيق النصوص ونشرها ص ٩٤ - ١٠١ .

الكتاب ، وكلما كانت ثقافته واسعة ومعرفته بالكتب كبيرة كان أقدر على استخلاص النصوص وإرجاعها إلى أصحابها . وقد سهلت الفهارس التفصيلية هذه المهمة ، ولكن لا ينبغي للمحقق أن يعتمد عليها كل الاعتماد ، فكثيراً ما يسهو واضعو الفهارس أو يسقطون شيئاً في الترتيب أو الطبع ، أو أنهم لا يعطون قيمة لمادة من المواد ، فيهملونها ظناً منهم أنها ليست مهمة . وخير وسيلة للمعرفة التامة قراءة الكتاب واستخلاص ما يتصل بالكتاب الذي بين يدي المحقق وهذا من أدق ما يمكن الركون إليه في التحقيق أو في الدراسات وكتابة البحوث .

ثم تُخَرّج الآيات الكريمة ، والأحاديث الشريفة ، والأمثال والأشعار ، وتشرح المفردات الغريبة ، ويعلق على المصطلحات العلمية إنْ لم يشرحها المؤلف ، أو إنْ لم يوضحها في شرحه . وينبغي أن يتم ذلك كله بإيجاز لئلا تثقل التعليقات الكتاب وتجعله مجمعاً للنصوص وميداناً يصول فيه المحقق لعرض ثقافته ، وذلك لأن الهدف من التحقيق ليس ذكر المعلومات في الهوامش وإنما إخراج النص إخراجاً قريباً مما تركه صاحبه ، وعرضه عرضاً واضحاً يخدم الأغراض العلمية وقد يجعل بعضهم التعليقات في خاتمة الكتاب ، وهي طريقة حسنة ، ولكن القارىء قد يحتاج أحياناً إلى التأكد من قراءة النص ودقته ، أو يحتاج إلى شرح لغريب أو توضيح لمبهم ، ولذلك كان من الأنفع أن تكون الهوامش في مواضعها من الصفحات ليسهل النظر منها والاستفادة منها .

ولن يكون النص مفيداً كل الفائدة ما لم يهتم المحقق بوضع علامات الترقيم لتسهل قراءته وفهمه فهماً جيداً ، وقد اصطلح المعاصرون على تلك العلامات وبدأوا يذكرونها في الكتب مثل الفاصلة ، والنقطة ، والأقواس المختلفة ذات الدلالات المختلفة ، فمنها ما تستعمل لحصر الآيات والأحاديث والأمثال والنصوص المنقولة ، ومنها ما تدل على أن المحصور بينها سقط من النسخة الأم أو الأصل ، ومنها ما تدل على رقم النسخة الأم .[1]

(١) تنظر علامات الترقيم في أصول نقد النصوص ص ١٤٠ ، وتحقيق النصوص ونشرها ص ٧٩ وقواعد تحقيق المخطوطات ص ١٥ ، ومنهج تحقيق النصوص ونشرها ص ١٣٠ ، والمورد العدد الأول (المجلد السادس) ص ١٢٣ .

ومما ينبغي الاهتمام به وضع مقدمة أو دراسة للنص وفيها يتحدث المحقق عن نُسخ الكتاب ويصفها وصفاً مفصلاً ، ويذكر النُسَخ التي استعملها ، والأسباب التي دفعته إلى اختيارها وتفصيلها إذا كانت نسخ الكتاب كثيرة جداً ، مثل كتاب « مفتاح العلوم » للسكّاكي و « التلخيص » و « الإيضاح » للخطيب القزويني ، فإن نسخ هذه الكتب منتشرة في كل مكان ، ولا يمكن الرجوع إليها كلها في التحقيق ، ولذلك يختار منها النُسَخ الموثوقة والقديمة . ثم يتحدث المحقق عن المؤلف ويوضح قيمة كتابه وأهميته ، وما يضيف إلى الدراسات من جديد ، أو يثير من القضايا العلمية والأدبية ، ويضعه حيث ينبغي أن يوضع بين الكتب لتتضح جهود مؤلفه . ولن تكون المقدمة أو الدراسة ذات قيمة إن لم تقف على هذه الجوانب ، وقد اعتاد فريق من المحققين أن يهتموا بالجوانب العامة في الكتاب أو أن يتحدثوا عن الديوان حديثاً تاريخياً لا يمثل الشاعر تمثيلاً صحيحاً ، ولا يُعْنَى بالجوانب الفنية التي يتسم بها الشعر ولغته وأسلوبه .

وإذا ما تمّ طبع الكتاب كانت الفهارس العامة ضرورة كبيرة ، لأن الكتب المحققة التي تخلو منها تكون قليلة النفع . وتخضع الفهارس لنوع الكتاب ومادته ، ولكن الغالب أن تكون للآيات والأحاديث والأمثال والأشعار والأعلام والأماكن والكتب والألفاظ اللغوية والمصطلحات العلمية والموضوعات العامة . ويفضل أن يكون الفهرس الأخير مفصلاً ، ولاسيما إذا كان الكتاب كبيراً ، ومن أمثلة الفهارس الجيدة ، ما قام به الأستاذ عبد السلام هارون في كتابي « الحيوان » و « البيان والتبيين » . ومن الأمثلة التي توضح الإسراف في وضع الفهارس ما قام به الأب انستاس الكرملي في كتاب « الاكليل في تأريخ اليمن » للحسن بن أحمد الهَمَدَاني ، فقد جاء الفهرس في ثمانية عشر نوعاً ، واستوعبت هذه الأنواع مائة وسبعا وخمسين صفحة بالحروف الصغار مع أن المتن كان مائتين وستاً وتسعين صفحة بالحروف الكبار . وقد قال الدكتور مصطفى جواد : « وهذا إفراط في الفهرسة وتفريط في رعاية الوقت » .(١)

---

(١) المورد نفسها ص ١٢٥ .

وقد يقع للمحقق شيء بعد الانتهاء من وضع الفهارس ويحتاج إلى إضافة تعليقات أو تصحيحات ، وبذلك يكون الاستدراك أو التذييل ضرورياً ، لكي يخرج الكتاب وهو أقرب إلى الدقة والكمال . وقد يكون ذلك للأخطاء المطبعية أو لقراءة النص ، أو لإضافة معلومات فاتت المحقق ، ومن ذلك أن محققي كتاب « الجُمان في تشبيهات القرآن » لابن ناقيا البغدادي ، فاتهما ذكر رقم المخطوطة الفريدة في مكتبة الاسكوريال ، ورقم مصورتها في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، فذكراه في الملحق . ومن ذلك ما فاتهما من ذكر ما جاء على الورقة من سماع المخطوطة .

وقد يعثر المحقق على نسخة أو نسخ جديدة بعد الانتهاء من الطبع ، وهنا لا بدّ من أن يشير إلى ذلك ، ومثاله ما قام به محققا كتابَ « البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن » لابن الزَّمَلْكاني ، فقد عرفا أن في مكتبة أحمد عارف حكمة بالمدينة المنورة نسختين ، وكلفا أحد الأصدقاء بإرسالها ، غير أنه أفاد أن ما أشار اليه بروكلمان غير صحيح ، وأن المكتبة لا تضم مثل هذا الكتاب . وحينذاك اكتفيا بنسختين توفرتا لهما ، وما إن انتهى طبع الكتاب حتى وافاهما الأستاذ قاسم الخطاط مدير معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بنسختي المدينة المنورة ، وهما مما صورته بعثة المخطوطات في ربيع سنة ١٩٧٣ م . وهنا كان لا بدّ من الإشارة إلى ذلك ، والقيام بالمقارنة بين النسخ الأربع ، وقد اتضح أن الفرق قليل جداً ، ولكي تكون الصورة جلية أثبتا مقابلة مقدمة الكتاب وخاتمته ليكون القارىء على بينة من الأمر . ومثل هذا العمل ضروري ، وإن كان الأصوب أن لا يطبع الكتاب إلاّ بعد استيفاء النسخ كلها ، ولكن الظروف أحياناً تقود إلى النقص ، وهو من طبيعة الانسان . وقد أحسن المستشرق برجستراسر صنعاً حينما طلب ممن يود نشر الكتب العربية أن يكون عدد النسخ التي بنيت عليها النشرة كافية بالنسبة إلى عدد النسخ الخطية التي توجد الآن ، وأن يصف الناشر النُسخ التي استخدمها في نشر الكتاب وصفاً يمكن القارىء من مراجعتها وتقدير قيمتها ، وأن لا يدع مجالاً للشك فيما هو موجود في النسخة أو النسخ ، وأن يقابلها بعناية تامة ، ويبين بكلام صريح المذاهب المختلفة التي ذهب اليها في اختيار ما اختاره من اختلاف النسخ ،

فإن لم يفعل ذلك ظن القارىء أشياء لا توجد إلا في بعض النسخ مروية في النُّسخ كلها . ومما هو أهم من هذا كله أن لا يغير الناشر شيئاً من غير أن ينبه القارىء إليه ، ويذكر ما هو حتى يمكنه قبول ذلك أو رفضه . وهذا الأخير أعظم الشروط الثلاثة شأناً ، ولاسيا الامتناع عن تغيير النص إلاّ بعد أن ينبه القارىء اليه ، وكذلك إسقاط شيء من نص الكتاب .(١) وهذا ما ينبغي أن يلتفت اليه المحقق ويضعه أمامه في أثناء التحقيق ليكون عمله دقيقاً ونشرته أقرب إلى الصواب .

إن قواعد التحقيق قد استقرت أو كادت ، وقد أوْضَحَتْها الكتب التي صدرت في السنوات الأخيرة ، ويلاحظ أنها لا تختلف كثيراً ، وإن كانت هناك بعض الفروق الخاصة القليلة . ولعلّ أبرزها ما يتصل بالتعليقات والتخريج ، فقد رأى بعضهم أن تكون موجزة كل الإيجاز لئلا تطغى على النص ، وتحيل الكتاب معرضاً للنقل من الكتب الأخرى من غير حاجة ماسة إلى ذلك . وهذه القواعد تنطبق على الكتب كلها ، لأن أصول التحقيق عامة ، ثم يكون لكل فرع من فروع المعرفة منهج خاص به ولكنه لا يبتعد كثيراً عن المنهج العام . ويمكن تطبيق هذه القواعد على علوم اللغة العربية والأدب ، لأن الأسس العامة التي يقوم عليها التحقيق العلمي واحدة . وقد كان اهتمام العرب بكتبهم على اختلاف موضوعاتها عظيماً ، ولم يفرقوا بين كتاب في اللغة أو النحو أو الأدب أو التأريخ من حيث الدقة واستخدام الوسائل التي توصل إلى ذلك . وقد يكون الفرق واضحاً فيما يبذله المحقق من جهد في إخراج نسخة مضبوطة من الكتاب ، ويعتمد في ذلك على تخصصه أو صلته بمادة الكتاب . وتبقى الاختلافات بعد ذلك بين محقق كتاب في التأريخ ، أو في اللغة أو في الأدب قليلة تفرضها طبيعة الموضوع ، وهي لا تؤدي إلى أن يضع الباحثون قواعد أساسية لكل صنف من أصناف العلم والأدب . وقد فعل القدماء مثل هذا وكانت ضوابط علم الحديث قد انتقلت إلى كتب اللغة والأدب ، فتَحَرَّت التثبت من صحة نسبة النص وسلامته من التحريف ، مع فرق في المنهج الخاص «فجامعوا الشعر الجاهلي اكتفوا في الإسناد إلى معاصريهم من أحفاد الشعراء وأبناء قبائلهم » ، لأنه « كان من المتعذر أن

(١) ينظر اصول نقد النصوص ص ١٢٥ .

يصلوا به إلى الشعراء الجاهليين » ولذلك اهتموا بفحص النص ، فقبلوا ورفضوا في ضوء ما أوصلتهم اليه دراستهم . و « اختلف علماء العربية عن علماء الحديث في موقفهم من الجرح والتعديل ، فالمحدثون يقدمون الجرح على التعديل إذا اجتمعا في راوي الحديث . أما في البيئة اللغوية والأدبية ، فإن الراوي إذا اجتمع فيه جرح وتعديل أخذ بروايته من عدّلوه وردّها من جرحوه » ، و « أجيال الدارسين ممن صنفوا في اللغة والأدب بعد حركة الجمع والتدوين كانوا يحرصون على ذكر أسانيدهم وتحديد طريق أخذهم لما يروون أو ينقلون » .[1] وهذا يدل على أن المنهج العام واحد ، وإن كانت هناك بعض الفروق الخاصة بين علم وآخر .

صور التطبيق :

لكي تتم الصورة ويتضح الهدف سيكون الوقوف على بعض كتب اللغة والنحو والأدب ، فقد اعتاد محققو المعاجم أن لا يثقلوها بتعليقات كثيرة ، واكتفى بعضهم بتصحيح النص بما لديه من معرفة وأدوات تساعده على التحقيق ، لأن الهدف الأول هو ضبط المعجم ، لا التعليقات الواسعة وعرض معرفة المحقق وثقافته . وكانت هذه طريقة المحققين في النصف الأول من هذا القرن ، وعليه معظم ما صدر من معاجم كأساس البلاغة للزمخشري،ولسان العرب لابن منظور وتاج العروس للزَّبيدي . ولكن السنوات الأخيرة شهدت اتجاهاً نحو التعليق ، أو الإشارة إلى التصحيح في الهامش ، ومن ذلك ما فعله محققو ما تمّ من « تاج العروس » فقد أخذوا على أنفسهم أن يذكروا بعض التعليقات والتصحيحات ، ومن ذلك تعليق عبد الستار أحمد فراج على « ابنة الخسي » قال : « في الأصل : الحسن ، والتصويب من اللسان » . وقوله تعليقاً على « أبلطه » : (في الأصل : أملطه والتصويب من اللسان ، ومن مادة بلط : الفراء : أبلطني فلان إبلاطاً ، وأخجأني إخجاء ، إذا ألح عليك في السؤال حتى يبرمك ويملك . هذا ولعل

---

(١) ينظر كتاب مقدمة في المنهج ص ١١١ - ١١٢ .

« أملطه » لغة في أبلطه بإبدال الباء فيا مثل : كثب وكثم » .[1] ومثل هذه التعليقات مما تقبله المعاجمُ وكتب اللغة ، وليس من بأس في أن تخرج الآيات والشواهد ، ويشار إلى اختلاف القراءات ومن أمثلة ذلك ما قام به محققا « تحفة الأريب بما في القرآن من غريب » لأبي حيان الأندلسي ، فقد أوضحا منهج التحقيق وقالا : « ويمكن أن نلخص عملنا في إثبات ما في الأصل ، وإضافة ما وجدناه في نسختي باريس والمكتبة التيمورية ، وإثبات ما بين النُّسخ من اختلاف أو تفاوت يسير ، والإشارة إلى الصور التي وردت فيها كل كلمة ، وتثبيت أرقام الآيات في الهامش،ليسهل الرجوع إليها في القرآن ، والرجوع إلى بعض الكتب حينا يلتبس الأمر ، أو نجد أن الكلمة تحتاج إلى إيضاح ، ولذلك لم نكثر من النقل ، أو الإشارة إلى المصادر التي تتحدث عن معنى الكلمة لأن في ذلك إثقالاً للكتاب ، ولأن كتب الغريب كثيرة جداً . واكتفينا بالرجوع إلى « تفسير غريب القرآن » لابن قتيبة لأن أبا حيان كما رأينا - ينقل عنه ، وكتاب « المفردات في غريب القرآن » للراغب الأصفهاني لأنه أكثر تفصيلاً ، « والمُعَرَّب » للجواليقي » .[2]

وطبقا هذا المنهج ، فقالا - مثلاً - عن كلمة « المواد » : « في الأصل : المراد ، والتصحيح من س ، م » . وقالا عن كلمة « العزيز » : « سقطت في س » ، وقالا عن لفظة الجلالة « الله » « في س : والله تعالى » وقالا عن « في الدارين » : « سقطت في م » وعن « هنالك » : « في س : هناك » . وقالا عن كلمة « الأبّ » : « عبس ٣١ » ، وعن « الإربة » : « النور ٣١ » وعن « اواب » : « ص ١٩،١٧ ، ٣٠ ، ٤٤ ، ق ١٣ » ، وعن « أحد » : (وردت هذه اللفظة كثيراً في القرآن الكريم منها في البقرة ١٠٢ ، ١٣٦ ، ٢٨٥ ، آل عمران ٧٣ ، ٨٤ ، ١٥٣ ، والآية التي فسر أبو حيان كلمتها هي الآية الأُولى من سورة الإخلاص » . وقالا عن « المؤتفكات » : « في تفسير غريب القرآن ص ٣٠ : ومنه قيل لمدائن قوم لوط « المؤتفكات » لانقلابها . وفي ص ١٩٠ :

(١) ينظر تاج العروس ج ١ ص ٢٠٨ .
(٢) تحفة الأريب ص ١٧ .

« والمُؤْتَفِكات : مدائن قوم لوط ، لأنها ائتفكت ، أي : انقلَبَتْ » .[1]

وسار الكتاب على هذا المنهج ، وبذلك لم تثقل الهوامش بالشرح المطول وبذكر المعلومات من غير سبب يدعو إلى ذلك . ولكن بعض محققي كتب اللغة والمعاجم أسرف وشَقَّ على نفسه كثيراً ، فاستخدم ما يُسْتَخْدَمُ في كتب الأدب أو دواوين الشعر ، ومضى يُخَرِّج الشواهد من عشرات الكتب ويملأ الهوامش بما لا ينفع الناظر في مثل هذه الكتب التي أهم ما فيها الصحة ودقة الضبط لا التخريج ، وذكر اختلاف القراءات . ولذلك ينبغي أن تؤخذ طبيعة هذه الكتب بنظر الاعتبار ، وأن يُكْتَفَى بضبط الآيات والأحاديث والأمثال والألفاظ والنصوص المنقولة ضبطاً دقيقاً ، لكي لا يقع القارىء في الخطأ ، ولكي يجد ضالته بسهولة ويسر ، لأن المعاجم وضعت لمثل هذا الغرض وليس لمعرفة ما في الهوامش من ترجمة للشعراء والأعلام وتخريج للأبيات يستمر صفحة أو أكثر في بعض الأحيان .

ولا تبعد كتب النحو عن هذا المنهج كثيراً ، وإنْ كانت تحتاج إلى إشارات أكثر ، ولكن على أن تُخْتَصر التعليقات ، وتُحْذف الزيادات من الهوامش ، وإذا كانت هناك موازنات ، فإن موضعها الدراسة التي تتقدم الكتاب ، أو الدراسة المستقلة التي تبنى على النص . ولعل من أوضح الأمثلة على الإسراف في التعليقات ما قام به محمد محيي الدين عبد الحميد عند طبعه شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، وكتاب « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام الأنصاري ، فهناك يرى القارىء النقل الواسع والكلام المبسوط والاهتمام بالخلاف الذي يضيع فيه طالب الكتاب . وسار على منهجه كثير من المهتمين بتحقيق كتب النحو ، وأحالوها ميداناً رحباً لعرض ما قرأوا ظناً منهم أن ذلك يخدم الكتاب . ومن أمثلة ذلك كتاب « المقتضب » للمبرد الذي ملأه محققه بالنصوص المنقولة والموازنة بينها ، وكان عليه أن يكتفي بالاشارة إلى مواطن النصوص ، لأن كتب النحو معروفة ، وعلى رأسها كتاب سيبويه .

وقد يسرف بعضهم في ترجمة الشعراء والأعلام فيصبح كتاب النحو من كتب

---

(١) ينظر تحفة الأريب ص ٢٨ ـ ٣٢ .

التراجم والطبقات ، ومن ذلك ما وقع في رسالة « فوح الشذا بمسألة كذا » لابن هشام ، فقد ترجم المحقق لكل علَم بأكثر من سطرين أو ثلاثة . وبذلك امتلأت الهوامش بما لا ينفع دارس النحو . ولعل عذر المحقق أن الرسالة صغيرة ، وأنه كان ما يزال من شداة التحقيق ، ولكن هذا العذر لا يجيز أن يسرف المحقق إسرافاً عظيماً فيما لا يمس جوهر الموضوع .

إن الأصل في تحقيق كتب اللغة والنحو اتباع القواعد والأصول العامة ، على أن تكون العناية موجهة إلى ضبط النص وصحته ، وما يسهل الإفادة منه . أما تراجم الأعلام وتخريج النصوص الشعرية التي تذهب بالهدف الأساسي من التحقيق فأمر ينبغي الكف عنه لأنه لا يخدم اللغة والنحو ولا يحقق الأهداف . وإن طبيعة هذه الموضوعات تقتضي الأخذ بالنص الذي ذكره المؤلف لأنه يقيم عليه قاعدته ويبني رأيه ، وبذلك كان تصحيح الشاهد من الدواوين والكتب الأخرى يذهب بالغرض الذي ذُكر من أجله ، ولكن لا بأس من ذكر موضع الشاهد في الهامش كما ذكرته الدواوين أو كتب الأدب على أن لا يجرّ ذلك إلى متابعة التخريج وذكر القراءات المختلفة.وكم من كتاب يحمل في سطوره وصفحاته الدر الثمين ، وكم من جهود مضنية بذلت من أجل التحقيق ، ولكن ذلك كله ضاع في غمرة التخريجات .

وتحقيق الشعر ينقسم في هذه الأيام إلى قسمين : إخراج الديوان عن نسخة أو نسخ مخطوطة ، وجمع الشعر المتفرق في كتب اللغة والأدب والتأريخ وغيرها . وقد عُرِفت الطريقة الأولى منذ القديم حينما كانوا يَرْوُون الديوان ، ويتحققون من دقته ، وينُصون على المنحول من شعر الشاعر ، كما حدث لشعر أبي نُواس الذي تزيد عليه القدماء ، وأدخلوا في ديوانه الشيء الكثير . وروي بروايات مختلفة ذكرها ابن النديم ،[1] ولكن لم تصل منها إلاّ رواية علي بن حمزة الأصفهاني التي اتخذت أساساً في طبعات الديوان ، ورواية أبي بكر الصولي التي عدّها الدكتور بهجة الحديثي من أدق الروايات ، لأن راويها نقد شعر أبي نواس وأسقط المنحول

(١) الفهرست ص ١٨٢ .

منه .[1] وحينما يطبع الديوان المتعدد الروايات ينبغي أن تؤخذ كل رواية على انفراد ، ولا يمزج بينها ، ولعل نشرة محمد أبو الفضل ابراهيم لديوان امرىء القيس، من أحسن النشرات التي عنيت باستقلال كل رواية ، فقد قسمه على ثلاثة اقسام : رواية الأصمعي ، ورواية المفضل ، وزيادات النُّسَخ على هاتين الروايتين . يقول موضحاً عمله : « واتخذت أساس القسم الأول ـ وهو ما رواه الأصمعي ـ نسخةَ الأعلم ، وأساس القسم الثاني ـ وهو ما رواه المُفَضَّل ـ نسخةَ الطُّوسي . أما القسم الثالث فقد ذكرت فيه زيادات ملحق الطوسي،والسُّكَّرِيّ،وابن النَّحَّاس وأبي سهل على هذا الترتيب . وقد التزمت أن لا أذكر مكرراً ، فحذفت من نسخة الطوسي ما رواه الأصمعي ، ولم أذكر من نسخة السُّكَّرِيّ إلا ما زاد عن نسختي الأعلم والطُّوسي ، وأثبتُّ من نسخة ابن النَّحَّاس ما لم يذكرْه الأعلم والطوسي والسُّكَّرِيّ ، ولم أذكر من نسخة أبي سهل إلاّ ما انفردت به . ثم عقدت فصلاً كبيراً ألحقته بآخر الديوان أثبتُّ فيه خلاف الروايات من حيث اللفظ ومواضع الزيادة والنقص وأثبتُّ الزيادات التي جاءت في الروايات جميعاً ، ولم أذكر من خلاف الرواية سوى ما ورد في نسخ الديوان ، عدا القصيدة الأولى ، فقد عارضتُها بموضعها من المعلقات السبع بشرح أبي سعيد الضرير،وابن الأنباري وأبي جعفر النَّحَّاس،والزَّوْزَني،وشرح المعلقات العشر للتبريزي،وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القُرشي . كما أثبت في هذا الفصل ما وجدته من الزيادات في شرح المُفَضَّليَّات،وحماسة البُحْتري،وشرح مَقْصُورة ابن دُرَيْد،وزهر الآداب والعقد الثمين ، إذا كانت هذه الزيادات مما يتصل بقصائد الديوان . أما شرح الديوان فقد أثبتُّ شروح النُّسخ نفسها إلا نُتَفاً يسيرة زدتُها في قليل من الحواشي ، ثم ذَيَّلْتُ الديوان بما وجدته في غير أصول الديوان من الشعر منسوباً إلى امرىء القيس في كتب الأدب والتأريخ ، عدا بعض ما ذكره صاحب العِقْد الثمين مما لم أعثر عليه في المراجع التي بين يديّ فقد أثبتُّه معتمداً على مصادره » .[2]

وهذا المنهج الذي اختطه أبو الفضل في تحقيق ديوان امرىء القيس من

(١) تنظر مقدمة أبي نواس ص ١٧ وما بعدها .

(٢) مقدمة ديوان امرىء القيس ص ١٧ .

أحسن المناهج التي ينبغي الأخذ بها ، فقد أفرد المحقق الروايات ، وإن طبعها في كتاب واحد . أما إذا كان الديوان كبيراً فينبغي أن تطبع كل رواية في ديوان مستقل . وقد بدأ هذا الاتجاه ينمو في السنوات الأخيرة ، وأخذ المحققون يعنون بالرواية الواحدة ، ومن أحدث ما صدر في هذه الأيام ديوان أبي نُواس برواية الصُّولي الذي حقَّقه الدكتور بهجة الحديثي أحسن تحقيق .

والنوع الثاني من تحقيق الشعر ، هو ما شاع في السنوات الأخيرة من جمع الأشعار من المصادر القديمة أسوة بالقدماء الذين كانوا يسمعونه شفاهاً ، أو ينقلونه روايةً. وينبغي لمن يقوم بجمع الشعر وتحقيقه أن يكون ملماً بالمصادر التي تحفظ الشعر ، وأن يكون حذراً في الجمع ، لكي لا يقع في الغلط ويذكر أشعاراً لغير صاحبها اعتماداً على بعض الكتب المتأخرة أو غير الموثوقة . ولكي يكون العمل متقناً ينبغي مراجعة الأشعار في المصادر المختلفة وتخريجها ، والإشارة إلى الاختلاف بينها وضبطها ، والعناية بالصلة القائمة بين الأبيات المتفرقة ذات الوزن الواحد والقافية الموحدة ، خشية أن يقع الخلط بين أبيات من قصائد مختلفة . ثم ترتب بعد ذلك ترتيباً هجائياً ليسهل الرجوع اليها ، أما ترتيبها بحسب الأغراض ، كما جاء في بعض الدواوين القديمة ، فأمر صعب التحقيق .

وقد اختط بعضهم منهجاً لتحقيق الشعر بعد ترتيبه ، وذلك بأن تأخذ الأبيات شكلين من الأرقام : « الأول هو الذي يسبق الأبيات ، وتوضع بعده شارحة ، والثاني هو الذي يأتي في نهايتها ويُحْصَرُ بين قوسين ويُسْتَخْدم الأول لتثبيت الخلافات وحدها ، أو تثبيت الخلافات والتخريج ، والثاني للشروح . وهناك من يميل إلى أن يكون التخريج مستقلاً في آخر الديوان ، لئلا تثقل الهوامش وتصعب عملية الطبع ، لأن وضع هامشين في الصفحة الواحدة يثير كثيراً من المشاكل الطباعية ويوقع في الخلط أحياناً .

وأخذ بهذا المنهج الكثيرون ، فجامع شعر النمر بن تولب حينما أثبت الأبيات :

١ - لَعَمْرُ أبيكَ ماالحَمْـي بِرُبٍّ　　ولا لَبَنـي عليَّ ولا سِلائي[1]
٢ - ولا رَحْلِي بِمَخْـزُونٍ عليه　　إذا جاري استعارَ ولا رِدائي
٣ - ولا أُسْقَى ولا يُسْقَى شريبي　　وأمْنَعُـه إذا أوردتُ مائي[2]
٤ - يُعَـلُّ وبعضُ ما أُسْقَى نِهالٌ　　وأُشْرِبُـه على إبلي الظِّماءِ[3]

ذَكَرَ الخلاف في البيت الثالث بقوله : « في أضداد الأنباري ٢٦٠ ، وأمالي القالي ج ٢ ص ٢٦٣ ، والسِّمط ج ٢ ص ٩٠١ : ويرويه إذا وردت »[1] وشرح معاني الكلمات في الأرقام الأخرى التي جاءت بعد الأبيات : الأول والثالث والرابع . وقال في تخريج الأبيات « الأول في الجمهرة ج ٣ ص ٢٨٣ ، والثاني في محاضرات الراغب ج ١ ص ٢٧٩ ، والثالث والرابع في المعاني الكبير ص ١٢٦٤ ، والثالث وحده غيرمَعْزُوٍّ في أضداد الأنباري ، ص ٢٦٠ ، وأمالي القالي ج ٢ ص ٢٦٣ ، والسِّمط ج ١ ص ٩٠١ »[2]

ويلاحظ أن المحقق أثبت تخريج الأبيات ، وأشار إلى الخلاف بين الروايات ، ورتب المصادر ترتيباً زمنياً ، وهذه هي الطريقة التي سار عليها معظم جامعي الشعر في الأيام الأخيرة ، وهي سليمة يحسن الأخذ بها ليتوحد منهج جمع الشعر وتحقيقه .

وقد يتجه بعضهم إلى جمع شعر شاعر . ويظهر بعد ذلك ديوانه ، وفي مثل هذه الحالة يكون الديوان أصلاً إذا نشر ، ولا يرجع إلى الشعر المجموع إلا إذا لم يدخل كله الديوان . ومن أمثلة الدواوين التي ظهرت بعد جمع الشعر "ديوان ديك الجن"، فقد قام بجمع شعره عبد المعين الملوحي ومحيي الدين الدرويش ، وطبعاه في حمص سنة ١٩٦٠ ، وبعد ذلك بسنوات قليلة عثر على « الملتقط من شعر عبد السلام بن رغبان ديك الجن » وهو بخط الشيخ محمد السماوي ، وقد انتقل بالبيع إلى الشيخ محمد علي اليعقوبي - عميد الرابطة الأدبية في النجف الأشرف - سابقاً - وحينما سمع بأن بعضهم ينوي إصداره وضع هذه التحفة بين يدي المحققين

(١) شعر النمر بن تولب ص ٣٣ .
(٢) شعر النمر بن تولب ص ١٣٩ .

الجديدين اللذين طبعاه في بيروت عام ١٩٦٦ م . والطبعة الجديدة تختلف كثيراً عن الطبعة التي كانت جمعا فيها ثماني قصائد في آل البيت لم تُذْكَر في المجموع ، وفيها تسع وثلاثون قصيدة ، ثم فيها أربع وثمانون قصيدة وقطعة لم تأت في المخطوطة ، وإنما جمعها المحققان . ومع ما بذل من جهد في متابعة شعر ديك الجن ، غير أن المحققين لم يحصراه ، وقد استدرك عليهما في نهاية الديوان أحد الأساتذة الذين كلفتهم دار الثقافة ببيروت وذكر بعض الأبيات التي نَدَّتْ عنهما .(١) واستدرك الأستاذ هلال ناجي عليهما بعض الأبيات .(٢) ومثل هذه الاستدراكات تغني الدراسات ، وتحفز العاملين في حقل التحقيق على الاستقراء الشامل والبحث الدقيق وما يزال الأمل معقوداً للعثور على نسخة مروية من ديوان ديك الجن ، لأن نسخة محمد السماوي التي اعتمد عليها المحققان ملتقط ، أي أنها لا تمثل شعر الشاعر كله .

ومن ذلك جمع شعر أبي حيان الأندلسي ، فقد اهتم به محققاه وجمعاه ، وبينما هما يهمان بإخراج المجموع إلى الأسواق عثرا على ديوان أبي حيان،ولكنهما لم يستطيعا أن يلغيا الأول بعد انتهاء طبعه ، فقررا أن يعملا على تحقيق الديوان بعد ذلك وأخرجاه سنة ١٩٦٩ عن نسخة احتفظت بها مكتبة « وزان » بالمغرب وحفظت صورتها في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . وديوان أبي حيان الجديد في مائة وسبع وثمانين صفحة من القطع المتوسط ، وقد كتب بخط مشرقي واضح ، وفيه مائتان وتسع وأربعون قصيدة وقطعة ، ولكن الكتب الأخرى حفلت بشعر لأبي حيان ، وقد ألحقه المحققان بالديوان .

إن الاهتمام بالشعر العربي قديم ، وهو ما يتطلبه الدرس الأدبي الجديد ، ولن يكون هذا الدرس ناضجاً إن لم يستقرأ الشعر ويجمع ، وإذا كان بعض المحققين قد قام بجمع الشعر ، فإن ذلك كان بحرص من هذا الجيل على تراث الأمة الخالد ، وهو خطوة أولى لهذه العناية . ولن يلغي هذا العمل مخطوطة ديوان

---

(١) ديوان ديك الجن ص ٢٠٥ ـ ٢١٣ .
(٢) هوامش تراثية ص ١٠٩ ـ ١١٤ .

قديم مغمورة في مكتبة عامة لم تُوثَّق ، أو في مكتبة خاصة لم تُدَقَّق ، وإنه لمن الخير أن تظهر مخطوطة لشاعر جمع شعره ، ثم تطبع بعد ذلك الجمع ، وفي ذلك اقتراب من واقع الشعر القديم واحترام لجهود الآباء والأجداد .

إن جمع الشعر عمل نافع ، ولن يقلل من شأنه أنه لا يمثل صاحبه خير تمثيل ، ومن هنا كان الوقوف بوجه الجامعين العاملين تعطيلاً للجهود ، وتثبيطاً للهمم ، وابتعاداً عن الروح العلمية التي من أول سماتها التشجيع على البحث والتحقيق .

أما كتب البلاغة والنقد والأدب ، فإن التعليق عليها يكون أكثر تنوعاً ، لأن مادتها واسعة متشعبة ، فهي ليست مثل كتب اللغة والنحو التي لا تحتمل التعليق الضافي والشرح المبسوط . لقد أخذت كتب البلاغة والنقد مادتها من القرآن الكريم وكلام العرب ، ولذلك كانت العناية بضبط الأيات والنصوص جديرة بالاهتمام ، ولكن الآراء والنصوص الكثيرة التي يذكرها المؤلفون أحوج ما تكون إلى المراجعة والمعرفة بالمصادر ، وتحتاج الآيات والشواهد إلى تكملة في الهوامش لأن القدماء كانوا يثقون بحفظ القارىء ، في حين أن هذا الحفظ قلَّ في هذه الأيام ، ولن ينتفع القارىء كثيراً إذا بقيت الاشارة إلى آية أو حديث أو مَثَل أو بيت شعر كما هي ، ولذلك ينبغي أن يكملها المحقق في الهوامش . ولعل كتب البلاغة المتأخرة مثل « مفتاح العلوم » للسكاكي و « التلخيص » للخطيب القزويني ،أوضح مثال على هذا الاتجاه ، فقد جرّد المؤلفان كتابيهما من كثير من النصوص ،وأشارا إليها إشارة ، وذلك بذكر كلمات من الآية أو البيت . ولن يكون ذلك مغنياً لهذا الجيل ، بله الأجيال التي تلت زمن تأليفها ، ولذلك كثرت عليهما الشروح والتعليقات والحواشي . ومعظم هذه الشروح والحواشي تهتم بإكمال عبارة المؤلف ، أو إكمال آية أو حديث أو بيت شعر . ومن هنا كانت العناية بمثل هذه الكتب المتأخرة مهمة ، لأنها إذا بقيت على حالها تفقد قيمتها ، وكثيراً من نفعها . وقد التفت المحققون إلى هذه المسألة وبدأوا يخرجون مثل هذه الكتب إخراجاً يحقق كثيراً من الفوائد ، وييسر كثيراً من المصاعب ، ولكن لا ينبغي للمحقق أن يسرف

في الشرح والتعليق ، لأن ذلك يحيل الكتاب معرضاً للنصوص المنقولة . وممن سلك هذا المسلك الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ، حينما حقق كتاب « الايضاح » للخطيب القزويني ، فقد ملأه بالهوامش ، وذكر فيه بعض المباحث التي نشرها في المجلات . ففي الصفحة الرابعة والعشرين ، من الجزء الأول وضع رقماً على كلمة « مقدمة » وتحدث في الهامش عن منهج كتاب « الايضاح » ، ثم شرح معنى مقدمة ووظائفها ، ونقل كلام سعد الدين التَّفْتازاني وقد شغل هذا الهامش صفحتين من الكتاب ، لأنه لم يذكر في الصفحتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين إلا سطرين من أصل الكتاب ، وذكر في الصفحة السادسة والعشرين سطرين ، ولم يذكر في الصفحة السابعة والعشرين أية كلمة ، وإنما أكمل بها هامش الصفحة السابقة . وكانت في الصفحة التاسعة والعشرين كلمة واحدة ، وقد استمر المحقق في هذه السبيل ، وما هكذا يكون التحقيق أو الشرح والتعليق . لقد ابتعد عن الكتاب وأدخل القارىء في شعاب كثيرة ، وكان عليه أن يفسر الغامض ، ويشرح المبهم ، ويشير إلى المصادر ليرجع اليها القارىء ، لا أن يعلق على الواضح المعلوم ويهمل الغامض المجهول . فمن الأول تعليقه على اللذة والألم ، قال « المراد هنا اللذة والألم الحسّيان »[1] وهذه هي الصفة الغالبة على تعليقاته . أما النوع الثاني ، فقد تركه غُفْلاً ، ومن ذلك قول السكّاكيّ الذي نقله القَزْويني ، قال : « قال الشيخ صاحب المِفتاح : وههنا نكتة لا بدّ من التنبه لها ، وهي أن التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون غير عقلي ، وذلك أنه متى كان حسياً ، وقد عرفت أنه يجب أن يكون موجوداً في الطرفين ، وكل موجود فله تعيُّن ، فَوَجْهُ الشَّبَه مع المُشَبَّه متعين ، فيمتنع أن يكون هو بعينه هناك بحكم الضرورة ، وبحكم التنبيه على امتناعه إن شئت وهو استلزامه إذا عُدِمَتْ حُمْرَة الخد دون حُمْرَةِ الورد ، أو بالعكس كون الحمرة معدومة موجودة معاً . وهكذا في أخواتها بل يكون مِثْلَه مع المُشَبَّه به ، لكن المِثلين لا يكونان شيئاً واحداً ، وَوَجْهُ الشبه بين الطرفين ـ كما عرفت واحد ، فيلزم أن يكون أمراً كلياً مأخوذاً من المِثْلين بتجريدهما عن التعيُّن ، لكن ما هذا شأنه فهو عقلي ، ويمتنع أن يقال : فالمراد

(١) الايضاح ج ٤ ص ٦١ .

بوجه الشبه حصول المثلين في الطرفين ، فإن المثلين متشابهان ، فمعهما وجه تشبيه فإن كان عقلياً كان المرجع في وجه الشبه العقل في المآل ، وإن كان حسياً استلزم أن يكون مع المثلين مثلان آخران ، وكان الكلام فيهما كالكلام فيما سواهما ويلزم التسلسل » .(١)

وأحال في الهامش إلى كتاب « مفتاح العلوم » للسكاكي . وعند قراءة النص يتضح أنه أولى بالشرح والتعليق ، لأنه غامض مبهم ، ولا يعرف القارىء غرض المؤلف إلاّ بعد تمحل وتأويل . وقد ترك الذين حققوا الإيضاح هذا الكلام من غير تفسير ، وهو أولى بالتفسير من النصوص الأخرى .

ولم يقفْ الأمر عند هذه المسألة ، وإنما يُصْدَمُ قارىء « الإيضاح » ببحوث كاملة أدخلها الشارح والمعلق في الكتاب ،(٢) وهي بحوث تتصل بالبلاغة ، ولكنها لا تتصل بالكتاب المحقق ، وبذلك أوصله إلى ستة أجزاء كبيرة من غير فائدة . وكان عليه أن يجرده منها ، ويُعْنَى بشرح الغامض وتفسير المبهم لينتفع القارىء وتتجلى له مقاصد الخطيب القزويني والبلاغيين القدماء .

وفعل مثل ذلك عز الدين التنوخي حينما طبع « الإيضاح » نفسه.فقد أطال في التعليق ، وأضاف إلى فصول الكتاب تمرينات وتطبيقات ونصوصاً وشواهد ، وبذلك ابتعد عن النص الأصلي ، وأحاله كتاباً آخر .

وفعل مثلهما عبد المتعال الصعيدي،الذي أضاف التمرينات إلى الكتاب ، وسماه « بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة » . ولعل طبعة أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر أكثر دقة والتزاماً بأصول النشر ، فقد عنُوا بشرح ما يشكل فهمه ، وعلّقوا بعض التعليقات الموجزة ، وخرّجوا الآيات والأحاديث

---

(١) الايضاح ج ٤ ص ٧٨ ، وينظر مفتاح العلوم ص ١٥٩ .

(٢) ينظر الايضاح نفسه ج ١ ص ١٤٧ ـ ١٦٩ ، ١٧٧ ـ ١٨٤ ، ١٨٥ ـ ٢٠٠ ، ٢٠١ ـ ٢٢٥ ، ج ٢ ص ٢٤٤ ـ ٢٤٨ ، ٢٥٦ ـ ٢٦٢ ، ٢٦٣ ـ ٢٧٦ ، ج ٣ ص ٢٥٥ ـ ٢٥٧ ، ٢٥٨ ـ ٢٦٤ ، ج ٤ ص ٣ ـ ٢٤ ، ١٨٠ ـ ١٨٩ ، ج ٥ ص ١٧ ـ ٢٥ ، ج ٦ ص ١٥٥ ـ ١٥٨ ، ١٦٩ ـ ١٦٢ ، ١٦٣ ـ ١٦٤ ، ١٦٥ ـ ١٨٣ ، ١٨٤ ـ ١٨٨ .

والأمثال والأشعار تخريجاً موجزاً ، ولكنهم وقعوا كالسابقين في ترك ما يحتاج إلى الشرح والتفسير والتوضيح ، ككلام السكاكي المتقدم .

إن الاقتصاد في الشرح ، والدقة في الضبط هي أساس تحقيق كتب البلاغة والنقد ولعل « الجُمان في تشبيهات القرآن » لابن ناقيا البغدادي ، و « التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن » و « البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن » لابن الزَّمَلْكاني تمثل الاقتصاد في التعليق والدقة في التحقيق ، فقد وضع محققا هذه الكتب الثلاثة أمامهما هذه الحقيقة ، وانطلقا في التحقيق ، فجاء عملهما وافياً بالغرض ومحققاً الهدف الذي أريد لمثل هذه الكتب .

ولا بدّ من القول أن بعض كتب البلاغة والنقد تحتاج إلى تحقيق جديد لأنها لم تخدم في الطبعات السابقة ، أو لأنّ أضواء جديدة تكشفت بعد تحقيقها ، كظهور كتب توضح كثيراً مما أشكل ، أو ظهور نسخ جديدة لها ومن ذلك كتاب « العمدة » لابن رشيق القيرواني الذي حققه محمد محيي الدين عبد الحميد من غير أن يشير إلى نسخه ويطابق بينها ، ومن غير أن يتبع المنهج المعروف في التحقيق . ومنها كتاب « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » لضياء الدين بن الأثير ، وكان المؤمل أن يلتفت محققاه الجديدان إلى هذه المسألة ويخرجا الكتاب إخراجاً جديداً يعتمد على النسخ المختلفة ، ولكنهما ظلا ملتصقين بالعمل السابق ، ففقد الكتاب كثيراً من مزايا الكتب المحققة ، وإن لم يفقد قيمته الأصيلة . ومما يحمد لهما أنهما وضعا للكتاب فهارس للشعراء والأعلام والقبائل والطوائف والأمم والأماكن والكتب والقوافي والأمثال والحكم والأيام والآيات والأحاديث ، وبذلك خدما الكتاب خدمة كبيرة لأن الطبعة السابقة خلت من ذلك واكتفت بسرد للموضوعات ، ولكن ليس كالسرد الجديد .

ولعلّ كتب الأدب العامة أحوج ما تكون إلى العناية من هذه الكتب ، لأنها متشعبة كثيرة المعلومات ومن يقرأ « البيان والتبيين » و « الحيوان » للجاحظ يشعر بالعبء الثقيل الذي وقع على كاهل المحقق . يقول متحدثاً عن تجربته : « وأذكر

أنني قبل تحقيقي لكتاب "الحيوان" هالني تنوع المعارف التي يشملها هذا الكتاب ووجدت أني لو خبطت على غير هدى، لم أتمكن من إقامة نَصِّه على الوجه الذي أبتغي ، فوضعت لنفسي منهجاً بعد قراءتي للكتاب سبع مرات ، منها ست مرات اقتضاها معارضتي لكل مخطوط على حدة ، وفي المرة السابعة كنت أقرؤه لتنسيق فقاره وتبويب فصوله ، فكنت بذلك واعياً لكثير مما ورد فيه ، فلجأت إلى مكتبتي أتصفح ما أحسب أن له علاقة بالكتاب ، وأقيد في أوراق ما أجده معيناً للتصحيح حتى استوى لي من ذلك قدر صالح من مادة التحقيق والتعليق ، ولكن ذلك لم يغنني عن الرجوع إلى مصادر أخرى غير التي حسبت ، فكانت عدة المراجع التي اقتبست منها نصوصاً للتحقيق والتعليق نحو ٢٩٠ كتاباً عدا المراجع التي لم أقتبس منها نصوصاً ، وهي لا تقل عن هذه في عدتها » .[١] وهذا يدل على أن الكتب العامة تحتاج إلى ثقافة واسعة ومصابرة ويقظة علمية وسخاء في الجهد ومن أجل ذلك لا ينبغي للمحقق الناشيء أن يتجه إلى الكتب العامة أو الموسوعات التي تحتاج إلى ثقافة وصبر ويقظة ، وإنما يأخذ كتاباً صغيراً ، أو رسالة في فن واحد كاللغة أو النحو أو الصرف أو العروض أو البلاغة أو النقد ، أو يعكف على ديوان صغير ليست فيه مشاكل أو تعدد روايات أو غموض وإبهام . حتى إذا ما استقام له المنهج ورسخت قدمه خاض فيما يخوض فيه شيوخ التحقيق .

ومثلما وقع في الشعر حدث في كتب الأدب ، فبعد أن حقق محمود محمد شاكر « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام الجمحي ونشره عام ١٩٥٢ م ، عاد وحققه ثانية بعد أن حصل على نسخته التي فقدها ، واستقرت في مكتبة تشستربيتي ، وعلى نسخة المدينة المنورة، وجاءت الطبعة الجديدة تحمل كثيراً من الاختلاف . ولذلك دعا إلى أن لا يعتمد أحد على الطبْعة الأولى وقد أوضح ذلك بقوله : « طُبع كتابُ « طبقات الشعراء » عدة طبعات عن طبعة يوسف هل وحامد عجان الحديد الكتبي . ثم أَذِنَ الله أن أطبع كتاب ابن سلام باسم « طبقات فحول الشعراء » وتولت نشره دار المعارف سنة ١٩٥٢ م مشكورة وقد قصصتُ قصة

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٥٩ .

نسختي التي كنت نقلتها وأنا يومئذٍ غِرٌّ لا علم له عن المخطوطة قبل انتقالها إلى دار الغُرْبَة في مكتبة تشستربتي ، ولم أكن أتممت نقلها كلَّها . فمن هذا القدر الذي نقلته من المخطوطة كتاب « طبقات فحول الشعراء » . وكنت أتوهم يومئذٍ وأنا لا أشعر أن الذي نقلتُه مطابق كل المطابقة لما في المخطوطة التي غاب عني أصلها . فلما جاءت مصورة المخطوطة وقابلتها بما طبعته في سنة ١٩٥٢ ، تبينّ لي أن نفسي غرتني غروراً كبيراً ، وأني وقعت عند نسخها في أخطاء قبيحة لغرارتي يومئذٍ وجهلي . ونعم قد صححت بعض هذه الأخطاء التي وقعت في نسخي القديم بما بذلته في مراجعة الكتاب على دواوين الشعر والأدب ولكن قادتني بعض هذه الأخطاء إلى دروب موحشة تعثرت فيها تعثراً لا يغتفر . ومن أجل هذا ، فأنا لا أحلّ لأحد من أهل العلم أن يعتمد بعد اليوم على هذه الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » مخافة أن يقع بي في زلل لا أرضاه له ، وأضرع إلى كل من نقل عن هذه الطبعة شيئاً في كتاب ، سواء كان قد نسبه إليّ أو لم ينسبه ، أن يرجعه على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات لينفي عن نفسه وعمله العيب الذي احتملت أنا وحدي وزره » .(١)

وهل بعد هذه الكلمات الذي ذكرها المحقق أكثر اعترافاً في عالم التحقيق والتوثيق ؟ لقد كانت الطبعة السابقة من الكتاب ناقصة ، وفيها من الخلل الشيء الكثير، وحينما عثر المحقق على النسخة الضائعة من مخطوطة الكتاب أعاد تحقيقه ، وقد هاله ما وقع فيه من خطأ يوم كان غِراً ، فدعا إلى ترك طبعته السابقة والأخذ بالطبعة الجديدة والرجوع اليها ، لأنها جاءت أكثر ضبطاً وأعظم دقة ، ومعنى ذلك أن الكتاب إذا صدرت له طبعة علمية دقيقة كان المصدر الذي ينهل منه الباحثون . ومن هنا كان المجال واسعاً أمام المحققين فهناك الآلاف الكثيرة من كتب اللغة والنحو والصرف والعروض والشعر والأدب تنتظر من يحققها أو يعيد تحقيقها بعد أن أفسدها بعضهم بعملهم الفج أو تزمتهم المقيت .

هذه بعض الملامح العامة لتحقيق الكتب ، وقد اتضح أن هذا العلم أو

(١) طبقات فحول الشعراء ج ١ ص ٦٩ ـ ٧٠ .

الفن قديم عرفه القدماء حينما وثّقوا كتبهم وعرضوها عدة مرات . ولعل صحيح البخاري كان أحد الأمثلة على تلك العناية وذلك التوثيق . ثم كان اهتمام المستشرقين بالتراث العربي ووضعهم بعد ذلك القواعد والأسس العامة ، كما فعل برجستراسر في محاضراته التي طبعت بعد موته بسنوات طويلة . ووضع الأستاذ عبد السلام محمد هارون كتابه « تحقيق النصوص ونشرها » من خلال تجربته ، ومن غير أن يطلع على محاضرات المستشرق الألماني . وكان هذا الكتاب بداية العناية بكتب التحقيق ، وأخذ المؤلفون يضعون الكتب والرسائل ولكنهم لم يبتعدوا عما رسمه في كتابه .

لقد كانت القواعد العامة التي وضعها هؤلاء أساساً لكثير مما حقق من الكتب ، وهي قواعد تنطبق على معظم الكتب القديمة ، بل هي الأساس الذي ينبغي أن يتخذ منهجاً في التحقيق . ولا تخرج عن ذلك كتب اللغة والأدب ، بل هي خاضعة لها في إطارها العام ، وإن كانت مادة الكتاب توجه المحقق أحياناً إلى وجهة تقتضيها طبيعة الموضوع ، ومن هنا لم يتضح الفرق بين الكتب المختلفة ، وإذا كان هناك من اختلاف فإنه اختلاف ثقافة المحقق ويقظته ومصابرته ، واختلاف الهدف العام الذي وضع الكتاب من أجله . فكتب اللغة والمعاجم مثلاً ـ لا تحتاج إلى تعليقات وتخريجات كثيرة كما تحتاج اليها الدواوين وكتب الأدب العامة ، لأنها تُعْنَى بجانب معين ، وهو دقة الألفاظ وضبطها ويستطيع المحقق أن يستخدم أدواته في ضبطها خلال المتن ، ولا يحتاج بعد ذلك إلى الضبط في الهامش أو التعليق عليها أو ذكر الآراء المختلفة التي قد تكون سبباً في الاضطراب . ولعل الاتفاق على هذه القواعد والأصول يبلور عملية التحقيق ويجرد الكتب المحققة مما حشر في هوامشها حشراً ، ويعيد إلى الصفحات المضطربة صحتها ، وإلى النصوص الغامضة جلاءها ، وفي ذلك نفع عظيم لهذا الجيل الذي وجد في تراثه كيانه المشرق ، وأبصر في حاضر ثقافته مستقبله المزهر .

المصادر والمراجع :

١ ـ أخبار النحويين البصريين . أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي .
ت ـ طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي . القاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م .

٢ ـ الأشباه والنظائر في النحو . جلال الدين السيوطي .
ت ـ طه عبد الرؤوف سعد . القاهرة ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

٣ ـ أصول نقد النصوص ونشر الكتب.برجستراسر .
أعده وقدم له الدكتور محمد حمدي البكري . القاهرة ١٩٦٩ م .

٤ ـ أمالي مصطفى جواد في تحقيق النصوص .
أعدها وعلق عليها عبد الوهاب محمد علي المدواني ، ونشرها في مجلة (المورد) البغدادية .
العدد الأول (المجلد السادس) ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

٥ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين علي بن يوسف القفطي .
ت ـ محمد أبو الفضل ابراهيم . القاهرة ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م .

٦ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام الانصاري .
ت ـ محمد محيي الدين عبد الحميد . ط ٤ ـ القاهرة ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م .

٧ ـ الايضاح في علوم البلاغة . الخطيب القزويني .
ت ـ لجنة من أساتذة اللغة العربية بالجامع الأزهر ـ القاهرة .
ت ـ محمد عبد المنعم خفاجي ـ القاهرة ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م .
ت ـ عز الدين التنوخي . دمشق ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م .

٨ ـ البحث الأدبي . الدكتور شوقي ضيف . القاهرة ١٩٧٢ .

٩ ـ البخلاء . الخطيب البغدادي .
ت ـ الدكاترة أحمد مطلوب ، وخديجة الحديثي، وأحمد ناجي القيسي) بغداد ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .

١٠ ـ البرهان في وجوه البيان ـ أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب .
ت ـ الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي . بغداد ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م .

١١ ـ البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن . كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني .
ت ـ الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي . بغداد ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م .

١٢ ـ بغية الايضاح لتلخيص المفتاح ـ عبد المتعال الصعيدي . ط ٥ ، القاهرة .

١٣ ـ البيان والتبيين . أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
ت ـ عبد السلام هارون . القاهرة ـ ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ .

١٤ ـ تاج العروس من جواهر القاموس . محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي .
الجزء الأول . ت . عبد الستار أحمد فراج . الكويت ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م .

١٥ ـ تاريخ مدينة دمشق . ابن عساكر .
ت ـ الدكتور صلاح الدين المنجد . دمشق ١٩٥١ م .

١٦ ـ التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن . ابن الزملكاني .
ت ـ الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي . بغداد ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م .

١٧ ـ تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب . أبو حيان الأندلسي .
ت ـ الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي . بغداد ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

١٨ ـ تحقيق النصوص ونشرها ـ عبد السلام محمد هارون.
ط ٢ ـ القاهرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م .

١٩ ـ التمام في تفسير أشعار هذيل . أبو الفتح عثمان بن جني .
ت ـ الدكاترة أحمد مطلوب وخديجة الحديثي وأحمد ناجي القيسي . بغداد ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م .

٢٠ ـ الجمان في تشبيهات القرآن . ابن ناقيا البغدادي .
ت ـ الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي . بغداد ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٨ م .

٢١ ـ الحيوان ـ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ .
ت . م. عبد السلام محمد هارون . القاهرة ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٨ م .

٢٢ ـ الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني .
ت ـ محمد علي النجار . القاهرة ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م .

٢٣ ـ ديوان أبي حيان الأندلسي .
ت ـ الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي . بغداد ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩ م .

٢٤ ـ ديوان أبي نواس برواية الصولي .
ت ـ الدكتور بهجة عبد الغفور الحديثي . بغداد ـ ١٩٨٠ م .
٢٥ ـ ديوان امرىء القيس .
ت ـ محمد أبو الفضل ابراهيم . ط ٢ ـ القاهرة ١٩٦٤ م .
٢٦ ـ ديوان ديك الجن .
ت ـ الدكتور أحمد مطلوب والدكتور عبد الله الجبوري . بيروت ١٩٦٦ م .
٢٧ ـ ديوان ديك الجن الحمصي .
جمعه وشرحه عبد المعين الملوحي ومحيي الدين الدرويش . حمص ١٩٦٠ م .
٢٨ ـ ديوان القطامي .
ت ـ الدكتور أحمد مطلوب والدكتور إبراهيم السامرائي . بيروت ١٩٦٠ م .
٢٩ ـ ديوان قيس بن الخطيم .
ت ـ الدكتور احمد مطلوب والدكتور إبراهيم السامرائي . بغداد ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م .
٣٠ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .
ت ـ محمد محيي الدين عبد الحميد . ط ١٤ ـ القاهرة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .
٣١ ـ شعر عروة بن حزام .
ت ـ الدكتور أحمد مطلوب والدكتور إبراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٦١ م .
٣٢ ـ شعر النمر بن تولب .
صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي . بغداد ١٩٦٩ م .
٣٣ ـ الشفاء (المنطق) ابن سينا .
القاهرة ١٩٥٣ م .
٣٤ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي .
ت ـ محمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م .
٣٥ ـ صحيح البخاري .
القاهرة ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م .
٣٦ ـ طبقات فحول الشعراء . ابن سلام الجمحي .
ت ـ محمود محمد شاكر . ط ٢ ـ القاهرة ١٩٧٤ م .
٣٧ ـ العمدة . أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني .
ت ـ محمد محيي الدين عبد الحميد . ط٢ ـ القاهرة ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٥ م .

٣٨ ـ العين . الخليل بن أحمد الفراهيدي .
ت ـ الدكتور عبد الله درويش . بغداد ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٧ م .

٣٩ ـ الفهرست . ابن النديم .
ت ـ رضا تجدد . طهران .

٤٠ ـ فوح الشذا بمسألة كذا . ابن هشام الأنصاري .
ت ـ الدكتور احمد مطلوب بغداد ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م .

٤١ ـ في الميزان الجديد . الدكتور محمد مندور .
ط ٢ ـ القاهرة .

٤٢ ـ قواعد تحقيق المخطوطات . الدكتور صلاح الدين المنجد .
ط ٣ ـ بيروت .

٤٣ ـ الكشاف . جار الله محمود بن عمر الزمخشري .
ط ٢ ـ القاهرة ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٣ م .

٤٤ ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر . ضياء الدين بن الأثير .
ت ـ محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م .
ت ـ الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة . القاهرة ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م .

٤٥ ـ مختصر العين . أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاشبيلي .
ت ـ علال الفاسي ومحمد بن تاويت الطنجي . الدار البيضاء ـ المغرب .

٤٦ ـ المخصص . أبو الحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيده . بيروت .

٤٧ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها . عبد الرحمن جلال الدين السيوطي .
ت ـ محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي . ط ٣ ـ القاهرة .

٤٨ ـ معجم الأدباء . ياقوت الحموي . ت ـ د . س . مرجليوث . ط ٢ ـ القاهرة ١٩٢٣ م .

٤٩ ـ مفتاح العلوم . أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي .
القاهرة ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م .

٥٠ ـ المقابسات . أبو حيان التوحيدي .
ت ـ محمد توفيق حسين . بغداد ١٩٧٠ م .

٥١ ـ المقتضب . أبو العباس محمد بن يزيد المبرد .
ت ـ محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة ١٣٨٦ هـ .

٥٢ ـ مقدمة في المنهج . الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) .
القاهرة ١٩٧١ م .

٥٣ ـ مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي . فرانتز روزنتال .
ترجمة الدكتور أنيس فريحة . بيروت ١٩٦١ م .

٥٤ ـ من شعر أبي حيان الأندلسي .
جمعه وحققه الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي .
بغداد ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م .

٥٥ ـ منهج تحقيق النصوص ونشرها . الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور سامي مكي العاني . بغداد ١٩٧٥ م .

٥٦ ـ نقد النثر . المنسوب إلى قدامة بن جعفر .
ت ـ الدكتور طه حسين وعبد الحميد العبادي ط ٤ ـ القاهرة ١٩٣٨ م .

٥٧ ـ هدية العارفين . إسماعيل باشا البغدادي .
استانبول ١٩٥١ م .

٥٨ ـ هوامش تراثية . هلال ناجي .
بغداد ١٩٧٣ م .

٥٩ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان .
ت ـ محمد محيي الدين عبد الحميد . ط ١ ـ القاهرة ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م .